الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم تدقيق محاسبي و إدارة التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات

(دراسة ميدانية في مؤسسة ميناء مستغانم)

إعداد الطالبان :

مغطيط أحمد رامي

بن جيلالي عبد الله

تحت إشراف المؤطر(ة):

د. مقراد عبد الله

2024/2023

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين و على سيدنا و نبينا محمد ﷺ تسليما كثيرا

الحمد لله الذ ي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ، ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أدامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة التي ساندتني و لا تزال من إخوة و أخوات إلى رفيق المشوار الذي قاسمني لحظاته رعاه الله و وفقه : زميلي مغطيط أحمد رامي إلى كل الأساتذة و كل من ساندنا من قريب أو بعيد

بن جيلالي عبد الله

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين سيدنا و نبينا محمد ﷺ تسليما كثيرا

احمد الله عز و جل على منه و عونه لإتمام هذا البحث

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله ، إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى الى أبي حفظه الله و رعاه

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء و الحنان إلى التي صبرت على كل شيء ، التي رعتني حق رعاية أمي الغالية حفظها الله و رعاها

إلى كل إخوتي الذين لم يبخلوا علي بالدعاء و المساندة طيلة مسيرتي هذه

إلى رفيقي في هذه المسيرة : زميلي بن جيلالي عبد الله

إلى الأساتذة الأفاضل جزاهم الله عنا كل خير

مغطيط أحمد رامي

شكر و عرفان

قال رسول الله ﷺ :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقه و إمتنانه و نشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له له تعظيما لشأنه و نشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده و رسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه و على آله و صحبه و سلم

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع نتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين كل من العائلتين عائلة مغطيط و عائلة بن جيلالي الذين أعانونا و شجعونا على الإستمرار في مسيرة العلم و النجاح و إكمال الدراسة الجامعية و البحث ، كما نتوجه بجزيل الشكر إلى من شرفنا بإشرافه على مذكرة بحثنا الدكتور مقراد عبد الله الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حق توجيهاتع العلمية التي لا تقدر بثمن ، كما نخص بالذكر الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة و كذا كل أساتذة قسم تدقيق المحاسبي و ادارة التسيير و كل الطاقم الإداري .

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر و عرفان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
مقدمة	1
اشكالية البحث	
فرضيات البحث	
اهداف البحث	
اهمية البحث	
اسباب اختيار موضوع البحث	
الفصل الأول : عموميات حول حوكمة الشركات	
مقدمة	
المبحث الأول : تطور حوكمة الشركات	
تطور و نشأة حوكمة الشركات	
نشأة حوكمة الشركات	
عوامل ظهور حوكمة الشركات	

خصائص حوكمة الشركات	
أهمية حوكمة الشركات	
أهداف حوكمة الشركات	
آليات تطبيق حوكمة الشركات	
محددات تطبيق حوكمة الشركات	
مفهوم النظام المحاسبي المالي	
خصائص النظام المحاسبي المالي	
الشركات الخاضعة للقانون التجاري	
أهمية النظام المحاسبي المالي	
أهداف النظام المحاسبي المالي	
تحديات النظام المحاسبي المالي	
علاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة الشركات	
مفهوم المعلومة المالية	
الخصائص النوعية للمعلومة المالية	
الإفصاح و الشفافية	
متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة	
تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات	
خلاصة الفصل	
الجانب التطبيقي	
تمهيد	
لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم	
نشأة ميناء مستغانم	
التسهيلات المينائية	
تحديات الميناء	
مميزات ميناء مستغانم	
خصائص ميناء مستغانم	
الهيكل التنظيمي لميناء مستغانم	
دور التدقيق في تفعيل الحوكمة	

تقييم حوكمة في مؤسسة ميناء مستغانم	
دور النظام في تحقيق حوكمة الميناء	
نتائج البحث	
التحقق من الفرضيات	
التوصيات	
خاتمة	

قائمة الأشكال و الجداول

قائمة الجداول :

الرقم	الجدول	الصفحة
01	الفصل بين وظائف المستخدمين	
02	تسجيل التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين	
03	حقيقة التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين	
04	صحة تقييم الايرادات و تكاليف المتعلقة بالمستخدمين	
05	اسناد تجمع و تمركز التكاليف و الايرادات المتعلقة بالمستخدمين	

قائمة الأشكال :

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم	
02	الهيكل التنظيمي للتدقيق الداخلي	

قائمة الملاحق :

الرقم	الملحق	الصفحة

		01
		02
		03

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تقدير مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للنظام المحاسبي المالي وقدرة على توليد معلومات ذات جودة عالية تساهم في تفعيل حوكمة الشركات و دراسة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية لحوكمة الشركات . تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري تم الإعتماد على مختلف المصادر والمراجع المتاحة كالكتب والمذكرات والأطروحات،أما في الجانب التطبيقي فتم إجراء دراسة ميدانية من اجل جمع المعلومات بواسطة الإستبانة التي خصصت لذلك، توصلت الدراسة إلى النظام المحاسبي المالي يوفر إطار فعال لحوكمة الشركات ويضمن الحماية الكافية لأصحاب المصالح،كما أنه يحقق العدالة بين كافة المساهمين، وكذلك يضمن حقوق المساهمين .

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي،حوكمة الشركات.

Study summary:

The study aimed to estimate the extent to which Algerian institutions apply the financial accounting system and its ability to generate high-quality information that contributes to activating corporate governance and to study the extent to which Algerian institutions apply corporate governance. The descriptive approach was relied upon. In the theoretical aspect, various available sources and references were relied upon, such as books, notes and theses. In the practical aspect, a field study was conducted in order to collect information by means of the questionnaire that was designated for that. The study concluded that the financial accounting system provides an effective framework for corporate governance and ensures adequate protection for stakeholders. It also achieves justice among all shareholders, as well as guarantees the rights of shareholders.

Keywords: financial accounting system, corporate governance

مقدمة

مقدمة

اكتسبت حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة الكثير من الأهمية منذ انفجار الأزمات المالية المتعاقبة و افلاس العديد من الشركات بسبب انتشار الفساد و نقص الإفصاح و الشفافية عند إظهار المعلومات و البيانات التي تعبر عن حقيقة أوضاع المؤسسات ، ما أدى إلى نشوء الحاجة إلى وسيلة تعيد الثقة في التقارير و الكشوفات المالية التي تتضمن هذه المعلومات ، و تتضمن جودتها و مصداقيتها و ذلك من خلال تطبيق الحوكمة بفعالية و بلوغ هذه الجودة في المعلومات ، إذ يعتبر النظام المحاسبي المالي المتضمن لعرض القوائم المالية وفق المبادئ و الإتفاقيات التي جاء بها و خصائص المعلومة المالية و المحاسبية و هذا ما جعله أكثر افصاح و شفافية لهذه المعلومات التي التي يجب تطبيق الحوكمة بفعالية و بلوغ هذه الجودة في المعلومات إذ يعتبر النظام المحاسبي المالي المتضمن عرض القوائم المالية ما يؤدي الى تعزيز الشفافية و الافصاح مما يساهم في تفعيل حوكمة الشركات

و نحاول في الجانب التطبيقي من البحث معرفة مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات في مؤسسة مينـــــاء مســـــتغانم .

الفصل الأول : الفصل التمهيدي

الإشكالية

الفرضيات

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

أسباب إختيار الموضوع

الإشكالية

تزايد الإهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الإقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، و خاصة في أعقاب الإنهيارات الإقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول العالم ، و التي مست العديد من أسواق المال العالمية كأزمة جنوب شرق آسيا عام 1997 ، إضافة إلى إنهيار كبريات الشركات العالمية – خصوصا الشركات الأمريكية مع الأزمة المالية العالمية خريف 2008 – و ترجع أسباب هذه الإنهيارات إلى حالات الغش و الاحتيال و بالفعل تواطئ بعض الأطراف من داخل المؤسسة مع أطراف من خارجها ، من أجل إعطاء واقع مضلل لمختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة خاصة المساهمين ، لا يعكس الواقع الحقيقي للمؤسسات التي تعرضت للإنهيارات ، و ذلك بإتباع أساليب و طرق محاسبية مبتكرة و معقدة بغية إخفاء خسائرها و التلاعب بحقوق أصحاب المصالح كالمساهمين الدائنين الموردين و حتى المجتمع المدني .

و بذلك أدركت أغلب الدول سواء التي تعرضت لإنهيارات أو لم تتعرض خطورة الوضع الإقتصادي و المالي ، فركزت كل اهتمامها على تبني سياسات و إجراءات رقابية صارمة بإعتبار أنها العمود الفقري للإقتصاد ، و لذلك إتجهت جهود الدول في العقود الأخيرة إلى البحث على السبل و الآليات و الوسائل الكفيلة بتحسين آداء هذه المؤسسات و ضمان بقائها و استمراريتها ، و برز في خضم ذلك مصطلح " خوكمة المؤسسات " في الجانب الإقتصادي كما ظهر مصطلح " الحكم الراشد " في الجانب السياسي . كما وضعت قواعد و مبادئ لإدارة المؤسسات ، حيث أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة تقريرا حول الحوكمة المؤسسات حدد فيه مختلف قواعد و مبادئ أسلوب ممارسة الإدارة الراشدة بالمؤسسات و القطاعات الإقتصادية.

و من هذا المنطلق نطرح التساؤل الرئيسي التالي :

- ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات ؟
- ما المقصود بحوكمة الشركات و ماهو واقع مساهمة النظام المحاسبي في تفعيل حوكمة الشركات؟

الفرضيات :

يساهم النظام المحاسبي بشكل فعال في تفعيل حوكمة الشركات

للنظام المحاسبي دور أساسي في تفعيل حوكمة الشركات

أهمية البحث :

تأتي أهمية الدراسة مع تزايد التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في العديد من الجوانب الإقتصادية كرفع مستوى الكفاءة الإقتصادية و كذا التقليل من المخاطر و بناء الثقة مع المساهمين ، و جاءت هذه الدراسة لكون حوكمة الشركات بحاجة ماسة للنظام المحاسبي المالي لإعطاء مصداقية و شفافية و أكثر المعلومات المحاسبية ، و يمكن أن تكشف نتائج الدراسة عن مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل حوكمة الشركات.

أهداف البحث :

نهدف من خلال هذا البحث إلى :

- التعرف على حوكمة الشركات من حيث المفهوم ، المحددات ، المبادئ و أهم التجارب الدولية لها.
- إلقاء الضوء على هيكل النظام المحاسبي المالي و أهداف تطبيقه.
- محاولة إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام المحاسبي المالي لتفعيل حوكمة الشركات .

أسباب إختيار الموضوع :

- الرغبة في فهم هذا الموضوع و التعمق و التحكم فيه و ضبط مفاهيمه.
- الحداثة النسبية لهذا الموضوع و ارتباطه بالتغيرات الإقتصادية الراهنة.
- أهمية الموضوع باعتبار أن النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات دور في مواجهة التغيرات العالمية

- .

الفصل الثاني : مدخل إلى حوكمة الشركات

تمهيد

المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات

المطلب الأول : التطور التاريخي و مفهوم حوكمة الشركات

المطلب الثاني : خصائص و أهداف حوكمة الشركات

المطلب الثالث : أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني : علاقة المحاسبي المالي بحوكمة الشركات

المبحث الأول : الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات .

حضي مفهوم حوكمة الشركات في السنوات الأخيرة باهتمام كبير، نتيجة حالات الفشل التي منيت بها كبريات الشركات، والتي لم تؤثر فقط في من لهم صلة مباشرة بالشركات المعنية ولكن أثرت على اقتصاد تلك الدول في مجملها، وهذا ما جعل العالم ينظر نظرة جديدة إلى مفهوم حوكمة الشركات

ظهر الحديث عن الحوكمة بوضوح مع بداية عام 1999 بعد تراكمات من نتائج دراسات حول إخفاق الشركات العملاقة، ولقد ساهم حدوث الأزمات والإنهيار الإقتصادي لدول الجنوب شرق أسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها في تزايد الإهتمام بالحوكمة

و سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام حول حوكمة الشركات من خلال أسباب ظهورها مفهومها و جذورها وخصائصها و أهميتها و أهدافها .

المطلب الأول : التطور التاريخي لحوكمة الشركات ومفهومها

أولا: دوافع ظهورها أدى انفصال ملكية الشركات عن إدارتها إلى طرح العديد من النقاشات حول الطرق الكفيلة بتعزيز كفاءة أدائها، ما أدى إلى بروز العديد من الإستفهام حول العلاقة المعقدة التي تربط هذه الشركات بكل الأطراف ذات المصلحة التي ما تكون في غالب الأحيان ذات مصالح متعارضة، هذا بالإضافة إلى توسع الأسواق المالية وتنوع بدائلها الإستثمارية وهو ما أدى إلى ظهور وتبلور مفهوم جديد ينظم هذه المسائل يعرف بحوكمة الشركات هناك جملة من الأسباب والتداعيات التي أدت إلى ظهور الحاجة إلى حوكمة الشركات، وتبوئها صدارة للأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء يمكن تلخيصها في ما يلي[1]:

1- الأزمات المالية : وتتمثل في الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 م و الأزمة المالية الروسية عام 1998 م و الأزمة المالية العالمية عام 2008 .

2- انهيار العديد من الشركات : وتتمثل في الفضيحة الشهيرة لبنك الإعتماد والتجارة الدولي 1991 م و إفلاس بنوك الإدخار و الإقراض في أمريكا 1994 م وأزمتي شركتي Enron وWorldcom في أمريكا عام 2001م.

[1] صبايحي نوال، تجارب الدولية في تطبيق الحوكمة في مختلف القطاعات، المداخلة: واقع حوكمة في دول مختارة – مع تركيز مع التجربة الجزائرية ،- جامعة البويرة، الجزائر، ص 1-5

3- عولمة الأسواق المالية : تتمثل في إعادة ترتيب أطر المنظمة لإقتصاديات دول العالم وتشكيل سمات و هيكل الإقتصاد العالمي السائد الأن و أثار اهتمام الجهات التشريعية والتنظيمية الحكومية وغير الحكومية في بلدان العالم .

4- العوامل الإلقتصادية : وتتمثل فيما تطمح إليه حكومات الدول فيما يخص استقرار أسواق رأس المال لديها وجذب رؤوس الأموال، و تعزيز فرص العمالة.

5- نظرية الوكالة : تتمثل في الفصل بين الملكية و الإدارة في عام 1932 م و اعتبر كال من بيرل ومينز أول من تناول هذا الموضوع، في ندوة بعنوان الشركات الحديثة والملكية الخاصة، حيث أشارت هذه الندوة إلى أن المنظمة صارت ضخمة الحجم، وأن هذا سيؤدي إلى الإنفصال بين الملكية والرقابة، وتعني نظرية الوكالة الخطر الناجم عن استخدام المدريين لإستراتجيات تتعارض تماما مع مصالح المالك وتخدم أغراضهم الخاصة

ثانيا: جذور حوكمة الشركات

إذا بحثنا في الأدبيات الإقتصادية لحوكمة الشركات نجد أنه في عام 1932 م كان كل من Means و Berle من أوائل من تناول فصل الملكية عن الإدارة والتي تتطلب توفر قواعد حوكمة الشركات لسد الفجوة التي يمكن أن تحدث بين مديري ومالكي المؤسسة من جراء الممارسات السلبية التي من الممكن أن تضر بالمؤسسة وبالصناعة ككل.

كذلك تطرق كل من Meckling و Jensen سنة 1976م و Oliver williamson سنة 1979 م إلى مشكلة الوكالة، حيث أشار إلى حتمية حدوث صراع بالمؤسسة عندما يكون هناك فصل بين الملكية و الإدارة، وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال تطبيق الجيد لقواعد حوكمة الشركات

وفي سنة 1985 م وبعد حدوث العديد من الانهيارات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية قامت خمسة جمعيات مهنية مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعتمدين AICPAبتشكيل لجنة حماية التنظيمات الإدارية والمعروفة باسم لجنة Treadway وبعد دراسة أجرتها هذه الأخيرة لتحديد العوامل المسببة التي أدت إلى إعداد التقارير المالية الإحتيالية إجراءات الحد منها، حيث أصدرت في أكتوبر 1987 م تقريرها النهائي - تقرير اللجنة الوطنية الخاصة

بالإحتيال والتضليل في التقارير المالية - وتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع الغش والتعلاعب في إعداد القوائم المالية، وذلك عن طريق الإهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز مهمة 2المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارة المؤسسات .

وقد أثار موضوع حوكمة الشركات جدالا كبيرا في المملكة المتحدة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات بعد انهيار كبرى المؤسسات الأمريكية والأوروبية آنذاك، مما قاد المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف إلى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومة في المملكة المتحدة تدرك أن التشريعات السائدة والنظم القائمة تعاني من خلل ما، الأمر الذي أدى ببورصة لندن أن تقوم بتشكيل لجنة Cadburyعام 1991 م،التي تضمنت ممثلين عن الصناعة البريطانية، وتحددت مهمتها بوضع الممارسات التي تساعد المؤسسات.

في تحديد وتطبيق الرقابة الداخلية من أجل تجنب الخسائر في هذه المؤسسات، وفي سنة 1992م تم إصدار أول تقرير عن هذه اللجنة - بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات، ركز على دراسة العلاقة بين الإدارة والمستثمرين ودور المستثمرين في تعزيز دور التدقيق في المؤسسات ودور كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

وبمجرد إصدار تقرير Cadbury أخذت العديد من الدول بإصدار تقاريرها إصلاح ممارسات المؤسسات أعمالها، وتضمين التقارير بأفضل ممارسات الحوكمة .

وقد أخذت حوكمة الشركات بعدا آخر بعد انهيار أسواق جنوب شرق أسيا سنة 1997 م، الذي كان سوء استخدام السلطة والتحايل على القواعد والنظم سببا فيه .

وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي OECD سنة 1999 م بعنوان مبادئ حوكمة الشركات وهو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم.

كما أنشئ المعهد البرازيلي لحوكمة الشركات، والمعهد التركي لحوكمة الشركات سنة 2002م، وأصبح لحوكمة الشركات اهتمام كبير بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من مؤسسات والفضائح المالية لكبريات المؤسسات الأمريكية و أهمها مؤسسة Enron للطاقة سنة 2000 ، وهذا لتجنب تكرار ما حدث، وذلك من خلال إرساء قواعد ومبادئ اتفق عليه في إطار حوكمة الشركات وأضافت سنة 2004 م منظمة OECDمبدأ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات ليكون أول مبادئ الحوكمة، واعتبر أهم مبدأ من مبادئ الحوكمة لأنه يشمل القوانين واللوائح المنظمة للعمل، والمناخ العام والبيئة المحيطة بالعمل

سيتم التطرق في الأول إلى مفهوم حوكمة الشركات من خلال تعاريف بعض علماء الإقتصاد و الهيئات والمنظمات الدولية، أما ثانيا إلى أطراف حوكمة الشركات

ثالثا : مفهوم حوكمة الشركات .

يعتبر لفظ الحوكمة مستحدثا في قاموس اللغة العربية، فهو لفظ مستمد من مصطلح "الحكومة" وهو ما يعني الإنضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعنيه معاني الكلمة، و عليه يتضمن لفظ الحوكمة العديد من الجوانب منها : " الحكمة" وما تقتضيه من التوجيه و الإرشاد، و"الحكم" وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط و القيود التي تتحكم في السلوك، و "الاحتكام" و ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية

و تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة، و "التحاكم" طلبا للعدالة خاصة عند انحراف سلطة الإدارة و تلاعبها بمصالح المساهمين .

أما اصطلاحا فلا يوجد تعريف موحد لمصطلح Corporate Governance متفق عليه بين كافة الإقتصاديين، المحليين،الأكاديميين والقانونين، ويرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية و الإقتصادية والمالية و الإجتماعية للشركات .

وهذا الإختلاف انسحب على الترجمة العربية حيث أطلق عليها عدة تسميات مثل : حوكمة الشركات الإدارة الرشيدة، الإدارة الحكيمة، الإجراءات الحاكمة، حكم الشركات، حكمانية الشركات، بالإضافة إلى عدد من البدائل مثل : أسلوب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة وغيرها، وفيما يلي أهم المفاهيم المرادفة لحوكمة الشركات كما وردت في بعض الدراسات[1] :أنها مرادف لمفهوم "الإجراءات الحاكمة " بالشركات لضمان تحقيق التوازن في حقوق أصحاب المصالح المتعارضة .

أنها بديل لمفهوم "التحكم في المنشأة " الأغراض إحكام الرقابة على مديري منظمات الأعمال من قبل مقدمي الأموال لضمان عدم قيام إدارة هذه المؤسسات باستغلال أموالها ذاتيا أو باستثمار ها في مشروعات غير رشيدة.

أنها تقابل "الحكم المؤسساتي" باعتبارها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها، بل وكل المهتمين بشؤونها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلالها الذي يتم وضع أهداف المؤسسة و الأدوات التي يتم بها التنفيذ .

[1] خضر عالوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها، دار متيجة، براقي، الجزائر

تستخدم كبديل لمفهوم "التحكم المؤسسي" لأغراض معالجة مشكلة الوكالة وحماية حقوق حائزي الأسهم، وحماية حقوق أصحاب الشأن، والتأكيد على ضرورة تفعيل المعايير المحاسبية على المستوى الدولي، فضال عن تحقيق القيمة الإقتصادية والرفاهية الإقتصادية من منظور اقتصاد السوق.

و عند استعراض المقترحات الموضوعة تم استبعاد "حكم الشركات" لما للكلمة من دلالة على أن المؤسسات هي الحاكمة أو الفاعلة، مما ال يعكس المعنى المقصود، كما تم استبعاد "حكمانية" لما يرتبط في بناءها اللغوي من آنية أو تشابه وتماثل وهو يضيع المعنى المقصود، كذلك تم استبعاد "حاكمية" لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة "نظرية الحاكمية" التي تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة

كما تم استبعاد البدائل المطروحة الأخرى مثال : "أسلوب ممارسة سلطة الإدارة " بالشركات، و"أسلوب الإدارة المثلى "، و"القواعد الحاكمية للشركات "، و"الإدارة النزيهة" لأنها تبتعد عن جذر الكلمة (ح ك م) فيما تقابل Governance باللغة الإنجليزية governance (من الفعل govern الذي يعني حكم أو سيطر) حيث تنطوي على معاني الحكم والر قابة.

وقد رأى البعض أن "حوكمة الشركات" هي الأقرب لأنها تحافظ على "جذر" الكلمة وقد تم اقتراح هذا المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية، وقد استحسن عددا من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة هذا المصطلح.

وكذلك عرفت بأنها :

مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات المتبادلة بين المؤسسة و الأطراف أصحاب المصالح المختلفة في المؤسسة، في إطار من الشفافية و المساءلة، والتي يؤدي إتباعها إلى استدامة الأعمال 1ورفع كفاءة المؤسسة في إدارة عملياتها و يحسن قدرتها التنافسية بالأسواق ، ومن أهم معان أساسية لحوكمة الشركات وهي كالتالي:

- أن الحوكمة هي مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تعمل على تنظيم عمل المؤسسات وتخضعها للرقابة على أداءها من اجل حماية مصالح المستثمر .

- تتضمن الحوكمة قواعد الإفصاح المالي و الإداري وكافة المعلومات الأخرى التي يهتم بها المستثمر و الأطراف ذات العلاقة .

- تتضمن الحوكمة مجموعة من المعايير التي تضمن حقوق أصحاب المصالح والمساهمين بما يخدم مصلحتهم و لا يتعارض مع أهداف المؤسسة.

- تتضمن الحوكمة مجموعة من معايير الرقابة التي تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة من أجل تطوير المؤسسة ونموها ومساهمتها بفعالية في التنمية الإقتصادية.

- تنظيم الحوكمة العالقة بين الأطراف الثالثة : مجلس الإدارة، أصحاب المصالح، والمستثمرين الحاليين والمحتملين.

المطلب الثاني: خصائص و أهداف حوكمة الشركات

أولا : خصائص حوكمة الشركات

نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عددا من خصائص حوكمة الشركات، والتي شملت في دراسة أولية سبعة خصائص، وفي دراسة ثانية حشد لها عداد من الخبراء من كافة أنحاء العالم، خلص الخبراء إلى تحديد عدد 3من الخصائص التي تتسم بها حوكمة الشركات وهي كالتالي :

المشاركة : وهي حق الجميع للمشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم، وتركز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة البناءة

الإدامة : وهي الإمكانية لإدامة نشاطات الحوكمة و إدامة التنمية الشمولية على المدى البعيد الداعية إلى تقليص حدة الفقر وتنمية الموارد البشرية

الشرعية : أي أن تكون السلطة مشروعة من حيث الإطار التشريعي والمؤسسي والقر ارات المحددة من حيث المعايير المرعية في المؤسسة والعمليات و الإجراءات بحيث تكون مقبولة لدى العامة.

الشفافية : والتي ترتكز على حرية تدفق المعلومات بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المعنيين بها، وتكون المعلومات المتوفرة كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسات.

العدالة والمساواة : بحيث تتوفر الفرص للجميع، بكافة أنواعهم وأجناسهم، لتحسين أوضاعهم أو الحفاظ عليها، مثلما يتم استهداف الفقراء و الأقل حظا لتوفير الرفاهية للجميع.

تعزيز سلطة القانون : بحيث تكون الأنظمة والقوانين عادلة وتنفذ بنزاهة، لاسيما ما يتعلق منها بحقوق الإنسان وضمان مستوى عال من الأمن و السلامة العامة في المجتمع.

الكفاية والفعالية في استخدام الموارد : حيث يتم استغلال الموارد البشرية والمالية والمادية والطبيعية من قبل المؤسسات لتلبية الإحتياجات المحددة.

تحث على الإحترام والثقة : للآخرين و الأطراف المكونة للحوكمة سواء من قبل القطاع الخاص أو المجتمعات المدنية أو الحكومة وتحمل اختلاف وجهات النظر المختلفة .

المساءلة : يكون متخذو القرارات في القطاع العام والخاص وفي تنظيمات المجتمع المدني مسئولين أمام الجمهور ودوائر محددة ذات علاقة، وكذلك أمام من يهمهم الأمر ولهم مصلحة في تلك المؤسسات . قادرة على تحديد وتبني الحلول الوطنية للمشاكل التي تواجه المواطنين في المجتمع.

التمكين والتحويل : بحيث يتم تمكين جميع الأطراف من متابعة الأهداف المشروعة لتحقيقها و يتم إنشاء البيئة التي تمكنهم من تحقيق أقصى حد ممكن من النجاح والرخاء للجميع .

تنظيمية بدلا من كونها رقابية : بحيث ترتكز على نطاق الإشراف والمتابعة وتترك أمور التنفيذ والرقابة للمستويات الإدارية الأدنى. قادرة على التعامل مع القضايا المؤقتة والطارئة بفعالية وكفاية

ثانيا : أهمية وأهداف حوكمة الشركات

إن أهمية وأهداف حوكمة الشركات مستمدة بالأساس من أسباب ظهورها

الأول : **أهمية حوكمة الشركات**

تتمثل أهمية حوكمة الشركات في:

بالنسبة للمؤسسات:

- المؤسسات التي تدار بشكل جيد يكون أدائها أفضل فالمؤسسات التي تطبق الحوكمة يتوقع تخفيض تكلفة رأسمالها، ومن ثم تستطيع أن تجذب مستثمرين على نطاق أوسع أو معظمهم من اللذين يسعون للإستثمار طويل الأجل.

- تقلل من احتمالات تعرض المؤسسة للمخاطر المختلفة، كما أن المؤسسة إذا تصرفت بمسؤولية وبعدل يمكن أن تبني علاقات مثمرة وطويلة المدى مع كل أصحاب المصلحة بما في ذلك الدائنين والعاملين والعملاء والموردين .

بالنسبة للمستثمرين وحملة الأسهم : يدرك المستثمرون احتمال حصولهم على عائد اكبر من المؤسسات التي تدار بشكل جيد، وهذا يحفزهم على الإستثمار، كما أنهم يدركون قيمة حماية استثماراتهم من التعرض للخسارة بسبب الجشع و الإهمال واستهتار المديرين أو محاباتهم لذوي الصلة بهم،

فالحوكمة تحمي حقوق المستثمرين وخاصة حقوق الأقلية من جملة الأسهم، بما في ذلك حقهم في إبداء رأيهم في شأن إدارة الشركة، إضافة إلى حقهم في معرفة كل ما يرتبط باستثماراتهم .

بالنسبة لأصحاب المصلحة والمجتمع :تتطلب الحوكمة احترام المؤسسات لإلتزاماتها تجاه العاملين بها وعملائها و دائنيها وموردیها والمجتمعات التي تعمل فيها، فكل هذه المجموعات تستفيد من أمانة وجودة العمل في هذه المؤسسات والقدرة على الإعتماد عليها ومن ثم يحصد المجتمع ككل مزايا إدارة المؤسسات بشكل جيد، فذلك يوفر فرص عمل ويبني الثقة في الإقتصاد ويمنع تبديد الموارد، وتتضمن هذه المزايا للمجتمع منع وقوع أزمات مصرفية إضافة إلى تنمية أسواق مال أكبر وأكثر سيولة، كما أن البلاد التي تتم فيها الأعمال بشكل مسئول و تحترم الملكية الخاصة تجتذب نسبة أكبر من الإستثمارات الأجنبية ، بالإضافة إلى ذلك فإن مزايا زيادة الإنتاجية والتجديد و الإبتكار الناتج عن المنافسة الشريفة

والعادلة يمكن أن يفتح الباب أمام النمو الإقتصادي في مجالات جديدة تماما.

أما في المجال السياسي : فإن التحول إلى حوكمة الشركات الخاصة يسرع التحول لمزيد من الحوكمة في شركات القطاع العام، ففي المناخ العام الذي يتمتع بالشفافية يذوي الفساد، ذلك أن إخفاء الرشاوى ويصبح أكثر صعوبة عندما تحتفظ المؤسسات بسجلات دقيقة، مما يمكن المدير ين من إصدار قرارات أكثر حكمة، وحوكمة الشركات تكون في كثير من الأسواق الناشئة عنصرا أساسيا لتغيير العالقة بين رجال الأعمال و الدولة، ذلك أن إضفاء عنصر الشفافية على هذه العالقة يساعد على استبعاد المحسوبية والمحاباة، بل وعلى العكس من ذلك يسهل قيام عالقة أكثر انفتاحا بين القطاع الخاص والحكومة .

وفيما يلي مخطط يوضح أهمية حوكمة الشركات:

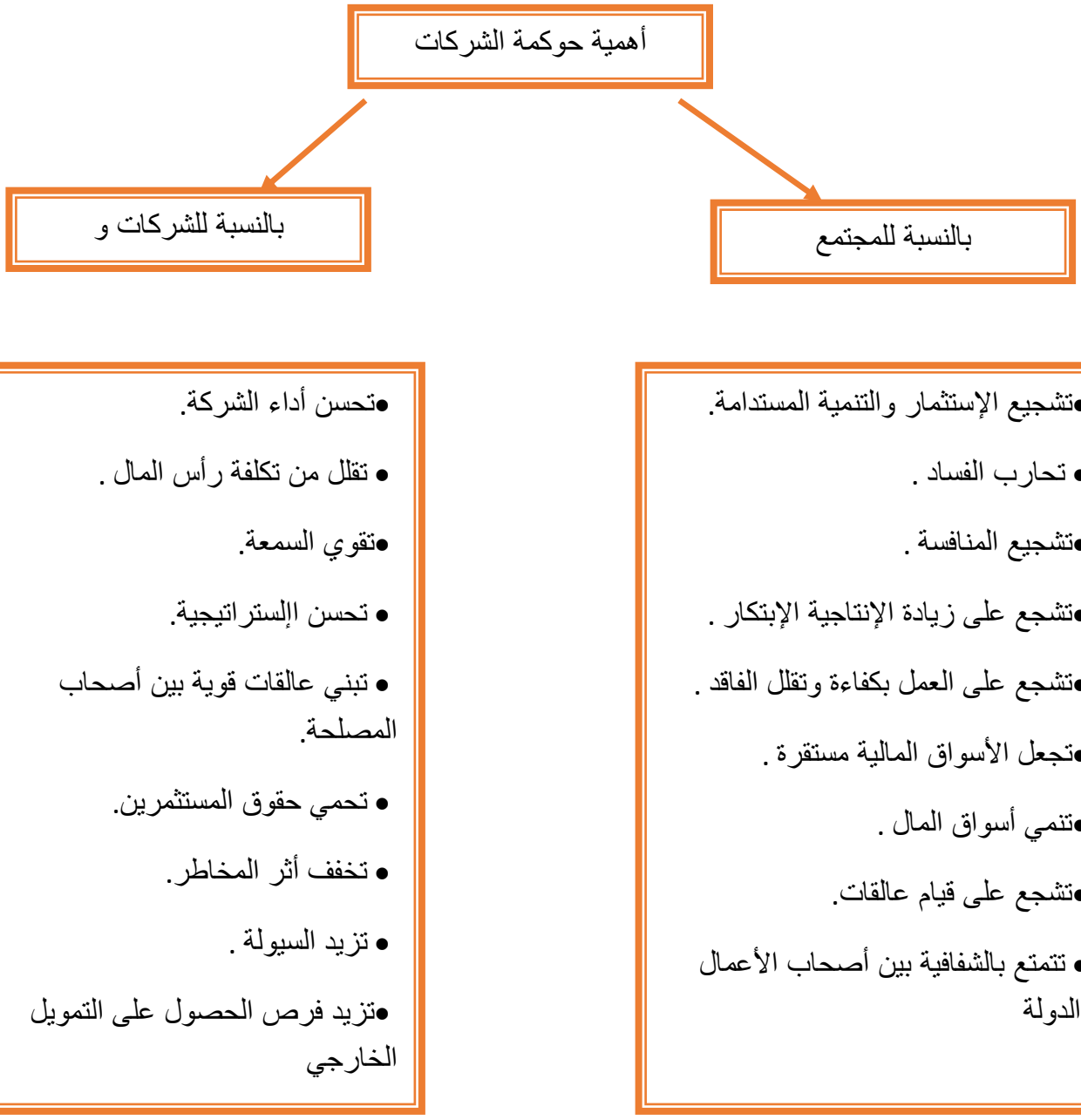

المصدر:ميكرا كراسيكي، حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة،مركز المشروعات الدولية الخاصةCIPE نصائح إرشادية لتحقيق الإصالح،أوت،2008،ص06.

ثانيا :أهداف حوكمة الشركات

تختلف أهداف حوكمة الشركات طبقا للجهة المصدرة للأهداف ولكن كلها تتفق على ضرورة تعظيم الثورة للمساهمين وعدم الإضرار بالمتعاملين وترشيد قرارات مجلس الإدارة

وطبقا لما أصدرته منظمة التعاون الدولي فإن أهداف حوكمة الشركات تتلخص في:

- تحسين أداء المؤسسات وزيادة ربحيتها ومساعدتها على النمو، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.
- إلزام المؤسسات بقواعد و إجراءات العمل وفقا لمجال كل منهما.
- تعظيم دور المؤسسات ومساهمتها في عملية التنمية الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلي للدولة وقدرتها على خلق الثروة للمجتمع وخلق فرص التوظيف.
- تحسين العالقات بين المؤسسة وكافة الأطراف ذات المصالح المرتبطة بالمؤسسة من مساهمين وعملاء ومقرضين ومديرين وموظفين وموردين والمجتمع المحيط بها.
- بناء وسيادة وثقافة الحوكمة الجيدة في المجتمع . كما حددت هيئة سوق المال في نيوزلندا عن ضرورة أن تحتوي وتشمل أهداف حوكمة الشركات على:
- تعظيم الثروة للمساهمين.
- حماية حقوق المساهمين.
- الإمداد بمعلومات تمكن المتعاملين من الأطراف المتعددة على اتخاذ القرار المناسب.
- التطابق مع القوانين

وقد أوصت مؤسسة المساهمين الأوروبيين في الدليل الذي أصدرته في فيفري 2000ببعض التوصيات والتي وضعت تحت قسم أهداف الحوكمة وأهمها:

- يجب على المؤسسة أن تعظم الثروة للمساهمين على الأجال الطويل وان تكون أهدافها المالية واضحة ومكتوبة.
- يجب على المساهمين اعتماد القرارات التي لها تأثير رئيسي على أي من الطبيعة، الحجم، الهيكل والمخاطر الخاصة بالمؤسسة.

- يجب أن يتمتع المراجعون باستقلال يمكنهم من أداء عملهم .
- يجب أن يتم إتباع الوسائل الحديثة اللازمة لإمداد المساهمين بالمعلومات ذات الأهمية الخاصة.
- يجب أن يمتلك المساهمون حق انتخاب الأعضاء وحق اقتراحهم قبل انتخابهم.
- يجب ألا تزيد عضوية مجلس إدارة المؤسسة عن 12 سنة للأعضاء غير التنفيذيين .

المطلب الثالث: آليات تطبيق حوكمة الشركات

سنتطرق في هذا المبحث للأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات و التي تساهم بشكل كبير في نجاح تطبيق قواعدها على أرض الواقع، و كذلك محدداتها الداخلية والخارجية و التي تحدد مدى إمكانية تطبيقها بشكل جيد، ثم سنعرض المبادئ التي و ضعتها منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية و التي تعتبر كمعايير تطبق الحوكمة وفقها، و في الأخير سنتطرق ألبعاد التنظيمية للحوكمة ومراحل التطبيق الناجح لها

أولا: الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم وقواعد حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد وتتمثل هذه الأطراف الأربعة في:

المساهمين : وهم من يقومون بتقديم أرس المال للمؤسسة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لإستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة المؤسسة على المدى الطويل، وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

مجلس الإدارة : وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال المؤسسة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم، السياسات العامة للمؤسسة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

الإدارة : وهي المسئولة عن الإدارة الفعلية للمؤسسة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة المؤسسة هي المسئولة عن تعظيم أرباح المؤسسة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسئولياتها تجاه الإفصاح والشفافة في المعلومات التي تنشر ها للمساهمين.

تعتبر الوظيفة الأساسية لمديري المؤسسات هي الإشراف على إدارة المؤسسة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق المؤسسة للغرض الذي تأسست من اجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من

تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دورا حيويا في المؤسسة باعتباره شخص مسئول عن مصلحة المؤسسة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين .

4-أصحاب المصالح : وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل المؤسسة مثل الدائنين والموردين والعملاء والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المصالح يهتمون بمقدرة المؤسسة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة المؤسسة على الإستمرار .

ثانيا: محددات حوكمة الشركات .

هناك مجموعتان من المحددات يتوقف عليها مستوى الجودة والتطبيق الجيد لحوكمة الشركات، وفيما يلي عرض لهاتين المجموعتين:

الأول : المحددات الداخلية و تشمل هذه المحددات:

- القواعد والتعليمات والأسس التي تحدد أسلوب وشكل القرارات داخل المؤسسة.
- توزيع السلطات والمهام بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من أجل تحقيق التعارض بين مصالح هذه الأطراف.
- زيادة وتعميق سوق العمل على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الإستثمار.
- العمل على ضمان حقوق الأقلية وصغار المستثمرين .
- العمل على دعم وتشجيع نمو القطاع الخاص وخاصة قدرته التنافسية.
- مساعدة المشروعات في الحصول على تمويل مشاريعها وتحقيق الأرباح.
- خلق فرص العمل .

ثانيا : المحددات الخارجية وتشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة ويشمل القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي الذي تعمل من خلاله المؤسسات وقد يختلف من دولة لأخرى وهي عبارة عن:

- القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين المؤسسات، وقوانين رأس المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس والمنافسة ومنح الإحتكار .

- وجود نظام مالي جيد يضمن توافر التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب الذي يشجع المؤسسات على التوسع والمنافسة الدولية.

- كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية مثل هيئات سوق المال والبورصات وذلك عن طريق إحكام الرقابة على المؤسسات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها.

- دور المؤسسات الغير حكومية في ضمان التزام أعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية و الأخلاقية، التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة، وتشمل هذه المؤسسات جمعيات المحاسبين و المراجعين، ونقابات المحامين

وأهمية المحددات الخارجية تتمثل في أن وجوده يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تؤدي إلى حسن إدارة المؤسسات والتي تقلل من التعارض بين العوائد الإجتماعية والعوائد الخاصة.

كما لا تستطيع المؤسسة أن تدار بشكل جيد وتزدهر و تجتذب استثمارات إضافية إذا كانت تنقصها الحوكمة الخارجية، ذلك لأن إجراءات الحوكمة الداخلية لا يمكن أن تصبح فعالة إلا إذا عززتها النظم الخارجية للأسواق و المؤسسات، فهذه القوى الخارجية تكرس الكفاءة، وتحدد معايير الحوكمة وتعاقب المخالفين وتشجع على تدفق المعلومات .

و فيما يلي شكل يلخص محددات تطبيق حوكمة الشركات:

الشكل رقم2 : محددات تطبيق حوكمة الشركات

المصدر : عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الآداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008، ص48.

ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

تم وضع مبادئ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية حول حوكمة الشركات، استجابة لدعوة من اجتماع مجلس (OECD)في 27 و 28 أفريل 1998 م لتطوير مجموعة من الإرشادات ومعايير حوكمة الشركات، وذلك بالإقتران مع الحكومات الوطنية والمنظمات العالمية ذات العلاقة والقطاع الخاص، ومنذ الموافقة على المبادئ في عام 1999 م أصبحت هذه المبادئ تشكل أساسا لمبادرات حوكمة الشركات في كل من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وغيرها من الدول على حد سواء.

وقد تمت الموافق عليها من جانب منتدى الإستقرار المالي كواحد من المعايير الأثنى عشر للمنظمة المالية السليمة، كما أنها تشكل الأساس لعنصر حوكمة الشركات في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

كما قامت منظمة OECD في أفريل 2004 م بادخار بعض التعديلات على مبادئ حوكمة الشركات لتشمل ستة مجموعات في حين كان خمسة مجموعات سابقا ويندرج تحت كل منها عدد من المبادئ التفصيلية ، وهذه المجموعات هي:

أولا : توافر إطار فعال لحوكمة الشركات وينبغي أن يتم وضع إطار حوكمة الشركات بهدف أن يكون ذا تأثير على الأداء الإقتصادي الشامل، ونزاهة الأسواق، والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق تتميز بالشفافية والفعالية .

- ينبغي أن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في ممارسات حوكمة الشركات في نطاق اختصاص تشريعي ما، متوافقة مع حكم القانون، وذات شفافية وقابلة للتنفيذ.
- ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما، محددا بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.
- ينبغي أن تكون لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية السلطة و النزاهة و الموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة وموضوعية، فضلا عن أن أحكامها وقراراتها ينبغي أن تكون في الوقت المناسب وشفافة، مع توفير الشرح التام لها.
- ويرسي هذا المبدأ الجديد الإطار العام المهم للمبادئ الأخرى، ويحقق أسواقا تتمتع بالشفافية والكفاءة وسيادة القانون وفصل للمسئولية بين السلطات، بحيث يسمح بتحقيق مناخ سليم للحوكمة يسمح بالتنافس، مع ضرورة إقامة بعض المؤسسات لدعم اقتصاد السوق .

ثانيا : حقوق المساهمين ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين.

تشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية .
- نقل أو تحويل ملكية الأسهم.
- الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.
- المشاركة والتصويت في الإجتماعات العامة للمساهمين.
- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- الحصول على حصص من أرباح المؤسسة.

للمساهمين الحق في المشاركة،و في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في المؤسسة،ومن بينها:

- التعديلات في النظام الأساسي أو في مواد تأسيس المؤسسة أو في غيرها من الوثائق الأساسية للمؤسسة .
- طرح أسهم إضافية.
- أية تعاملات مالية غير عادية قد تسفر عن بيع الشركة .

ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الإجتماعات العامة للمساهمين،كما ينبغي إحاطتهم علما بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين، ومن بينها قواعد التصويت:

- يتعين تزويد المساهمين بالمعلومات الكافية في التوقيت المناسب، بشأن تواريخ وأماكن وجداول أعمال الإجتماعات العامة، بالإضافة إلى توفير المعلومات الكاملة في التوقيت الملائم بشأن المسائل التي يستهدف اتخاذ قرارات بشأنها خلال الإجتماعات.
- يجب إتاحة الفرصة للمساهمين لتوجيه أسئلة إلى مجلس الإدارة و لإضافة موضوعات إلى جداول أعمال الإجتماعات العامة، على أن توضع حدود معقولة لذلك.
- ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت بصفة شخصية أو بالنيابة، كما يجب أن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو بالنيابة.
- يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداد معينة من المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة ال تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.
- ينبغي السماح لأسواق الرقابة على المؤسسات بالعمل على نحو فعال ويتسم بالشفافية.
- يجب ضمان الصياغة الواضحة و الإفصاح عن القواعد والإجراءات التي تحكم حياز ة حقوق الرقابة على المؤسسات في أسواق رأس المال، ويصدق ذلك أيضا على التعديلات غير العادية، مثل عمليات الإندماج وبيع نسب كبيرة من أصول المؤسسة، بحيث يتسنى للمستثمرين فهم حقوقهم والتعرف على المسارات المتاحة لهم،كما أن التعاملات المالية ينبغي أن تجري بأسعار مفصح عنها، وان تتم في ظل ظروف عادلة يكون من شأنها حماية حقوق كافة المساهمين وفقا لفئاتهم المختلفة .
- يجب ألا تستخدم الآليات المضادة للإستحواذ لتحصين الإدارة التنفيذية ضد المساءلة .

•ينبغي أن يأخذ المساهمون ومن بينهم المستثمرون المؤسسون في الحسبان التكاليف والمنافع المقترنة بممارستهم لحقوقهم في التصويت.

ثالثا: المعاملة المتكافئة للمساهمين يجب أن يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أن تتاح لكافة المساهمين فرصا للحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، و أن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق، وذلك على النحو التالي:

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

- ينبغي أن يكون للمساهمين-داخل كل فئة- نفس حقوق التصويت، فكافة المساهمون يجب أن يتمكنوا من الحصول على المعلومات المتعلقة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين وذلك قبل قيامهم بشراء الأسهم.

- يجب أن يتم التصويت بواسطة الأمناء أو المفوضين بطريقة متفق عليها مع أصحاب الأسهم .

•ينبغي أن تكفل العمليات و الإجراءات المتصلة بالإجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تسفر إجراءات المؤسسة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت .

•يجب منع تداول الأسهم بصورةلا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.

- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس المؤسسة

رابعا : دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على الإعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسيها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المؤسسات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الإستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة، وهو يتضمن ما يلي:

- ينبغي أن يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.

- حينما يحمي القانون حقوق أصحاب المصالح فإن أولئك ينبغي أن تتاح لهم فرصة الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم.

- يجب أن يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وان تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.

- حينما يشارك أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركة، يجب أن تكفل لهم فرص الحصول على المعلومات المتصلة بذلك.

خامسا: الإفصاح والشفافية

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الموقف المالي، والأداء، والملكية وأسلوب ممارسة السلطة، يتعين أن يتضمن ذلك العديد من العناصر أهمها:

- يجب أن يشتمل الإفصاح ولكن دون أن يقتصر على المعلومات التالية :

النتائج المالية والتشغيلية للشركة :

- أهداف المؤسسة.
- حق الأغلبية من حيث المساهمة، و حقوق التصويت.
- أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين الرئيسيين، والمرتبات والمزايا الممنوحة لهم .
- عوامل المخاطرة المنظورة .
- المساءل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح.
- هياكل وسياسات حوكمة الشركات.

2- ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات، وكذا الإفصاح عنها، بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية، كما ينبغي أن يفي ذلك الأسلوب بمتطلبات الإفصاح غير المالية وأيضا بمتطلبات عمليات المراجعة

-يجب الإضطلاع بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجع مستقل، بهدف إتاحة التدقيق الخارجي والموضوعي للأسلوب المستخدم في إعداد وتقديم القوائم المالية.

- ينبغي أن تكفل قنوات توزيع المعلومات إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم وبالتكلفة المناسبة .

خامسا: مسؤوليات مجلس الإدارة.

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه المؤسسات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة و أن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين، وبمعنى أخر أن يحتوي على ما يلي :

-يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، وكذا على أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.

- حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأشيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين .

-يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وان يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

يتعين أن يضطلع مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها :

- مراجعة وتوجيه إستراتيجية المؤسسة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة والموازنات السنوية، وخطط النشاط، و أن يضع أهداف الأداء وان يتابع التنفيذ وأداء المؤسسة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الإستحواذ، وبيع الأصول .
- اختيار المسئولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضا حينما يقتضي الأمر ذلك، إحالهم ومتابعة خطط التعاقب الوظيفي.
- مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسئولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.
- متابعة و إدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، ومن بين تلك الصور:

إساءة استخدام أصول المؤسسة إجراء تعاملات الأطراف ذوي صلة.

- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسة، ومن متطلبات ذلك : وجود مراجع مستقل، الرقابة الملائمة، وبصفة خاصة نظم متابعة المخاطرة والرقابة المالية، و الإلتزام بأحكام القوانين

- متابعة فاعلية حوكمة الشركات التي يعمل المجلس في ظلها و إجراء التغيرات المطلوبة.

- الإشراف على عملية الإفصاح و الإتصلات، وبما يعني ذلك من ضرورة تحقيق الإفصاح والعلانية والشفافية، وتأكيد المعرفة والمعلوماتية.

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون المؤسسة، و أن يجري ذلك

- بصفة خاصة

- على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

- يتعين أن ينظر مجلس الإدارة في إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل الأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح، ومن تلك المسئوليات : التقارير المالية، وترشيح المسئولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.

- كي يتحقق الاضطلاع بتلك المسئوليات، يجب أن يكفل أعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة في الوقت المناسب.

المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول النظام المحاسبي المالي

يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المالية في الشركات على اختلاف أنواعها، إذ يساهم في تقديم تحليل واضح حول طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها.

من خلال الإنتقال إلى اقتصاد السوق ما جعلها ملزمة بتغير المخطط المحاسبي الوطني وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل جلب مستثمرين أجانب وتحضير الجزائر للإنضمام إلى المنظمة التجارية، مما يجعل قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح تكون رشيدة وذات مصداقية وشفافية.

مفهوم النظام المحاسبي المالي:

يعرف بأنه مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم للأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجبرة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها

خصائص النظام المحاسبي المالي

و من أهم خصائص النظام المحاسبي المالي :[1]

- يسمح بتوفير معلومات مالية منسجمة و مقروءة تمكن من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات .
- يرتكز على مبادئ أكثر ملائمة مع الإقتصاد الدولي و إعداد معلومات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- الإعلان بصفة أكثر وضوحا وشفافية عن المبادئ التي تحدد التسجيل المحاسبي للمعاملات وتقييمها عداد القوائم المالية، مما يسمح بالتقليل من التلاعبات وتسهيل مراجعة الحسابات

ثانيا: الإطار التصوري لنظام المحاسبي المالي سيتم التطرق أولا إلى مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما ثانيا إلى مبادئ وفروض النظام المحاسبي المالي:

مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي كل شخص طبيعي ومعنوي ملتزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة .

ويستثني من مجال التطبيق الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية وعليه يلتزم بمسك المحاسبة كل من:

الشركات الخاضعة للقانون التجاري

حدد المشرع التجاري بحصر الشركات التجارية بشكلها بموجب المادة 511 من القانون التجاري الجزائري كالآتي:

- شركة التضامن.

[1] النظام المحاسبي المالي، المجلس الوطني لمحاسبة، وزارة المالية،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر،2009 .

- شركة التوصية التي تتفرع إلى الشركة التوصية البسيطة و شركة التوصية بالأسهم .

- الشركة ذات المسؤولية المحددة و التي تضم أيضا المؤسسة ذات الشخص الوحيد و ذات المسؤولية محددة .

- شركة المساهمة.

التعاونيات : اكتفى المشرع الجزائري بإدراج التعاونيات في مجال التطبيق النظام المحاسبي المالي دون تعريفها و تحديد أنواعها و الحالات التي فيها ملزمة بمسك محاسبة المالية وفق النظام المحاسبي المالي. و هذه من بين النقاط التي تتطلب البحث للتعريف بمفهوم التعاونية و تحديد أنواعها و الحالات التي تصبح فيها ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي كالتعاونيات الفلاحية، تعاونيات التأمين، التعاونيات العقارية و تعاونيات الإستهلاك التبعة للخدمات الإجتماعية على مستوى المؤسسات الوطنية.

الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون :

أعتبر المشرع الجزائري الأشخاص الذين السلع و الخدمات التجارية، ملزمون بمسك محاسبة مالية، سواء كانوا أشخاص طبيعيين او معنويين الذين يمارسون نشاطات غير تجارية هم ملزمون بمسك محاسبة، إذا كانوا يزاولون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة، سواء كان ذلك بمثابة الربح أم ال، كالغرف الحرفية و التجارية و الصناعية و الصناعات التقليدية و الفالحة و الصيد البحري.

الو حدات الصغيرة :هي الوحدات التي يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد القانوني أن تمسك محاسبة مالية مبسطة .

فروض ومبادئ النظام المحاسبي المالي

سنعرض من خلال الإتفاقيات المحاسبية، مبادئ و فروض النظام المحاسبي المالي

–الفروض المحاسبية تتكون الفروض الأساسية من فرعين هما :

- محاسبة التعهد : تشترط القوائم المالية المعدة وفق هذا المبدأ أن تسجل العمليات والأحداث دون انتظار وقت التسديد أو القبض النقدي.

- استمرارية الإستغلال: يتم إعداد القوائم المالية انطلاقا من فرضيتين، الأولى أن النشاط يعتبر مستمرا و الثانية أن المؤسسة ال تنوي إيقاف النشاط أو تخفيضه بصفة معتبرة خلال المستقبل المنظور.

- المبادئ المحاسبية لنظام المحاسبي المالي:[1]

اعتمد النظام المحاسبي المالي المبادئ المحاسبية المعترف بها على المستوى العام من خلال تبنيه لمبادئ المحاسبية الدولية و لاسيما المبادئ التالية :

- مبدأ عدم المقاصة : ينبغي عدم القيام بمقاصة بين مختلق الأصول والخصوم، الإرادات و الأعباء،إلا إذا كانت هذه المقاصة مسموح بها قانونيا أو جراء اتفاقية مثال المقاصة التي تتم بين الرسم على القيمة المضافة على المشتريات والرسم على القيمة المضافة على المبيعات.

- مبدأ استقلالية الذمة المالية : يعتبر هذا المبدأ أن المؤسسة وحدة اقتصادية وقانونية قائمة بذاتها عن الذمة المالية لمالكها.

- مبدأ الأهمية النسبية : يعطي هذا المبدأ الأهمية النسبية في تصنيف المعلومات.

- مبدأ مداومة الطرق المحاسبي : يوجد هذا المبدأ الحفاظ و المداومة على المنهج المحاسبي المعتمد من سنة مالية إلى أخر.

أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني: هذا المبدأ جديد في الجزائر، حيث ينبغي التعامل مع الأحداث الإقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب شكلها القانوني، من خلال هذا المبدأ يتم تسجيل قرض الإيجار ضمن الميزانية.

- التكلفة التاريخية : وفق المادة 01 تقيد في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار السعر أو تطور القدرة غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة الشرائية للعملة، غير أن الأصول والخصو م مثل الأدوات المالية تقيم بقيمتها الحقيقية

رابعا: القوائم المالية ومستخدميها

سيتم التعرف على القوائم المالية في الأول، أما ثانيا إلى مستخدمي القوائم المالية :

[1] زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا و تطبيقات، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2003.

-القوائم المالية(الكشوف المالية) يجب على الكيانات التي تدخل في مجال التطبيق هذا القانون أن تعد الكشوف المالية سنويا على الأقل، وتتمثل هذه الكشوف فيما يلي:

- **الميزانية**: تحدد بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع العناصر الجارية والعناصر غير الجارية (سواء في الأصول أو الخصوم)

- **جدول حساب النتائج** : يلخص مختلف الأعباء والنواتج المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ بعين الإعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية بإجراء عملية الطرح .

- **جدول تدفقات الخزينة** : يهدف إلى تقديم قاعدة لمستعملي الكشوف المالية لتقييم قدرة الشركة على توليد سيولة نقدية، وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال هذه السيولة.

- **جدول تغير الأموال الخاصة** : يشكل تحاليل للحركات التي أثرت في العناصر المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة بالشركة خلال السنة المالية.

- **ملحق الكشوف المالية** : يتضمن معلومات وتوضيحات تساعد في فهم العمليات الواردة في الكشوف المالية، حيث أنها وضعت بطريقة منظمة تستعمل إحالات إلى المعلومة الواردة في الميزانية، وحساب النتائج، وجدول تغير رؤوس الأموال الخاصة .

مستخدمي القوائم المالي:[1]

يشمل مستخدمي القوائم المالية الفئات الرئيسية التالية

المستثمرين : يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم، وتتطلب تلك الفئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الإحتفاظ أو بيع الإستثمارات ويحتاج المساهمين أيضا إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدرة الشركة، على إجراء توزيعات أرباح.

[1] عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين لألوراق المالية، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2008.

- **العاملين:** يهتم العاملون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار الشركات التي يعملون بها، كما يهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة شركتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

- **المقرضين :** يهتم المقرضو ن بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

- **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين** : يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على الشركة في الأجل القصير ويستثني من ذلك حالة اعتمادهم على الشركة في الأجل الطويل كعميل رئيسي.

- العملاء : يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية الشركة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على الشركة في الأجل الطويل[1].

- **الجهات الحكومية** : تهتم بتوزيع الموارد وبالتالي بأنشطة الشركات مختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لإستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية.

- **الجمهور العام :** تؤثر الشركة على الجمهور العام بطرق متعددة فمثال قد تقدم الشركة مساهمة فعالة في الإقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعدهم القوائم المالية عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة الشركة و مستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها

أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي وتحدياته.

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين، ويساهم في تقديم المعلومة المحاسبية الدولية ويساعد في تقديم أهداف عديدة.

أولا: أهمية النظام المحاسبي المالي

وتكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي :

[1] سمية فضيلي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، المسيلة، الجزائر،2014 .

- يسهل مراقبة الحسابات الشركات لأنها تستند على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح، ويزيد من الشفافية حول وضعية الشركات، مما يساهم في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة معها وخصوصا المستثمرون.

- يمثل فرصة للشركات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالاتها مع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية.

- يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام مستعمليها على المستويين الوطني والدولي، هذه الشفافية ستكون كضمان في استرجاع ثقتهم بالشركة والمساهمة في تعزيزها، على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة قد تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها دوليا .

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يهدف النظام المحاسبي إلى عدة أهداف نذكر منها ما يلي:

- إعطاء صور صادقة و حقيقية للوضعية المالية،الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للشركات.

- جعل القوائم المالية للشركات قابلة للمقارنة للشركات نفسها عبر الزمن، وبين عدة شركات تمارس نفس القطاع داخل الوطن وخارجه .

- نشر معلومات الوافية، و صحيحة و موثوق بها وتتمتع بشفافية أكبر، تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في الشركات، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لإتخاذ القرارات من طرف المستعملين .

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها دوليا .

ثالثا: تحديات النظام المحاسبي المالي.

تتمثل فيما يلي:

- عدم ترابط تبني النظام المحاسبي الجديد بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى .

- صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية.

- غياب نظام معلومات الإقتصادي الوطني يتميز بالمصداقية والشمولية .
- التأخر في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين

علاقة النظام المحاسبي المالي بحوكمة الشركات

أولا : مفهوم المعلومة المالية .

هي كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية، والتي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذالك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من مستخدميه .

ومن أجل أن تكون المعلومة المالية مفيدة، يجب الإمتثال للقيود الثلاث الآتية :

- السرعة في تحضير المعلومات.
- مراعاة الفارق الناتج من العنصرين : عنصر التكلفة وعنصر العائد.
- الموازنة بين مختلف الخصائص النوعية أي منح الإهتمام لكل خاصية دون تهميش أو تجاهل لخاصية ما

ثانيا: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

يمكن ذكر الخصائص النوعية للمعلومة المالية في النقاط التالية :

- **القابلة للفهم** : تعني هذه الخاصية أنه يجب على المعلومات الواردة في القوائم المالية أن تكون مفهومة من طرف مستخدمين تتوفر لديهم الكفاءة اللازمة في الميدان الإقتصادي والمحاسبي وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية في ظرف زمني سريع نسبية .

- **الملاءة** : يقصد بملائمة المعلومة المالية بأنها تؤثر على القرارات التي تتخذ من طرف المسيرين، إذا تساعدهم على تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، كما أن المعلومة تؤكد أو تصحح التقييمات السابق. عادة ما تكون ملائمة المعلومات المالية مرتبطة بطبيعتها، وأهميتها النسبية .

القابلة للمقارنة : أن تسمح المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية بإجراء مقارنات معتبرة بين الدورات المالية المتتالية وبين المؤسسات المختلفة.

- **المصداقية** : أن تكون المعلومة المقدمة من خلال الكشوف المالية خالية من الأخطاء والغموض حيث يجب أن تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة .

الإفصاح وشفافية .

يعد الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ كل من النظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات وسيتم تعريف كل منهما على حدى

أولا : تعريف الإفصاح

يقصد بالإفصاح عملية ومنهج توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب الشركة معروفة ومعلومة من خلال النشر في الوقت المناسب والإنفتاح

حيث يعد الإفصاح المحاسبي بأنه عرض المعلومات الهامة للمستثمرين والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة الشركة على تحقيق الأرباح في المستقبل وسداد التزاماتها .

والهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم .
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بشكل يفيد مستخدميها .

ثانيا: تعريف الشفافية .

تعرف الشفافية المحاسبية بأنها مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق .

فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأ الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دو ليا ،ولشفافية شروط منها:

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط.
- أن تتاح الشفافية لكافة الجهات في ذات الوقت.

- أن تكون شارحة نفسها بنفسها فما قيمة شفافية غامضة أو غير شفافة

ثالثا: أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات

تتمثل أهمية الإفصاح والشفافية في ظل حوكمة الشركات في:

- الصحة والسالمة المالية.
- توفير المناخ المعلومات لجميع المهتمين بالشركة.
- جذب اهتمام المستثمرين وتعريفهم بالشركة.
- تحقيق الإنتباه واليقظة فيما يحدث في الشركة

متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة

يمكن ذكر متطلبات النظام المحاسبي المالي لتحقيق الحوكمة في النقاط التالية:

- ضرورة وضع هذا النظام تحت الإختبار من خلال مرحلة انتقالية يتم فيها الإستعداد لتبني هذا النظام والتعرف على مختلف معاملة ومحاولة تكيف مختلف قوانين البورصة معه.
- تطوير صناعة التحليل المالي والإستثمار من خلال العمل على تشجيع تأسيس وتطوير بيوت خبرة تعمل في صناعة التحليل المالي والإستثماري وتقييم نوعية الأوراق المالية التي تصدرها الشركات .
- التأكيد على إتباع تبويب محاسبي صحيح في طريقة تقديم التقارير المالية (العناوين الرئيسية والفرعية، تسلسل وترتيب عرض العناصر، المجاميع الفرعية والكلية) لجعل التقارير المالية سهلة القراءة، مفهومة، غير مظللة وقابلة للتحليل المالي .
- تعزيز الشفافية والإفصاح .
- أن تكون التقارير المالية المنشورة لسنتين : السنة الحالية والسابقة للمقارنة.

تفعيل العلاقة بين النظام المحاسبي المالي وحوكمة الشركات .

تعتبر العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة

وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة بها، هذه العلاقة تدعمها المادة العاشر ة من القانون 11-7 والتي تنص على " أنه يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية بمسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها".

أي أن النظام المحاسبي يفرض الاعتماد على الشفافية عند جميع المعلومات ومعالجتها وعرضها في قوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات

إن تدعيم الحوكمة بوجود النظام المحاسبي المالي كان وراء مجموعة من الأسباب منها:

- ضمان الحصول على المعلومات المالية و المحاسبية الصحيحة تمكن من التقييم الصحيح.
- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقاية من المشاكل.
- تلاقي بعض النقائص والتغيرات التي خلفها النظام القديم الذي يتلائم والاقتصاد الاشتراكي و لا يتناسب مع الاقتصاد الحديث .
- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات الاقتصادية الجزائرية مما يحقق الشفافية الإفصاح في تقديم المعلومات[1].

[1] مناد على،دور حوكمة الشركات فيالاداء المؤسسي –دراسة قياسية حالة SPA الجزائر،مذكرة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر2014.

خلاصة الفصل :

يعد النظام المحاسبي من أهم الأنظمة المالية في الشركات على اختلاف أنواعها ، إذ يساهم في تقديم تحليل واضح حول طبيعة عملها والنشاطات المالية الخاصة بها . من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق ما جعلها ملزمة بتغير المخطط المحاسبي الوطني وذلك بتبني النظام المحاسبي المالي ، وهذا من أجل جلب مستثمرين أجانب وتحضير الجزائر للإنضمام إلى المنظمة التجارية ، مما يجعل قرارات المستثمرين وأصحاب المصالح تكون رشيدة وذات مصداقية وشفافية . وهذا النظام كان له أثر على الحوكمة وذلك لأن التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي بإمكانه القضاء على التلاعب والغش والفساد الإداري حيث يعيد الثقة في القوائم المالية ، ويسعى إلى بلوغ الجودة

الجانب التطبيقي

الجانب التطبيقي

الفصل الأول :(مؤسسة ميناء مستغانم)

تمهيد : التعريف بالمؤسسة

تقديم مؤسسة ميناء مستغانم

نشأة مؤسسة ميناء مستغانم

التسهيلات المينائية

تحديات الميناء مميزات و خصائص ميناء مساغلنم

الهيكل التنظيمي لميناء مستغانم

دور التدقيق في تفعيل حوكمة ميناء مستغانم

تقييم الحوكمة في مؤسسة ميناء مستغانم

دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الحوكمة في ميناء مستغانم

المؤسة المينائية لولاية مستغانم

التعريف بالمؤسسة :

تمهيد :

بعد الإنتهاء من الجانب النظري و ذلك من خلال التطرق فيه إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي و حوكمة الشركات كان لابد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي و نظرا لصعوبة القيام بالدراسة التطبيقية في عدة مؤسسات اقتصادية تم التطرق إلى مؤسسة واحدة متمثلة في المؤسسة المينائية لولاية مستغانم .

المبحث الأول : تقديم مؤسسة ميناء مستغانم .

يعد ميناء مستغانم مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل ، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري .

المطلب الأول : لمحة تاريخية حول مؤسسة ميناء مستغانم

يتم تطوير ميناء مستغانم بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة ، إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط.

نشأة الميناء:

كان ميناء مستغانم خليجا صخريا حاد يمتد بين الرأس البحري لصلامندر و الرأس البحري لخروبة ، إستخدمه القراصنة لاقتصسام الغنائم ، سمي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م ب مرسى الغنائم و من هنا سميت المدينة بـ مستغانم .

في سنة 1848 ، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل إمتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881.

انطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882 و بعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعا ذا منفعة عامة.

تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890 و 1904 انتهت بميلاد أول حوض للميناء بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م ، تم إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله430 متر فيما بين نهاية 1955 و بداية 1959.

نشأة مؤسسة ميناء مستغانم :

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات : الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري و تشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم و هي مؤسسة عمومية إقتصادية / شركة ذات أسهم epe/epm/spa أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82-287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982.

في 29 فيفري 1989 شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن إستقرار في وضعيتها المالية ، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع اجتماعي إلى شركة عمومية اقتصادية / شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة شركة تسيير مساهمات الدولة الموانئ تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 تخضع للقانون التجاري و المدني طبقا لأحكام القوانين 01-88 و03-88 و 04-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 و المرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 88 و المرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988.

أعلى مؤسسة ميناء مستغانم إنجاز المهام التالية :

- إستثمار و تطوير ميناء مستغانم.
- إستغلال الآلات و الإنشاءات المينائية.
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية.
- القيام بكل العمليات التجارية المالية ، الصناعية ، العقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم

- بتاريخ 27 فيفري 2008، تم رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج

الموقع الجغرافي لميناء مستغانم و تصميمه :

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا و خطي طول 00° و 05° شرقا و يحتوي على :

كاسرة الأمواج : بطول 1830م

المدخل البحري للميناء : شمالي غربي بعرض 100م و عمق 12م.

الأحواض : يتكون من حوضين :

الحوض الأول : بمساحة مائية تقدر ب 14 هكتار و عمق يتراوح بين 6.77 م و 8.17م

الحوض الثاني : بمساحة مائية تقدر ب 16 هكتار و عمق يتراوح بين 6.95م 8.22م

الأرصفة : تحوي 10 محطات رسو بطول كلي يصل إلى 2961 متر خطي

مقسمة كما يلي :

- رصيف الشمالي الشرقي : 117 متر خطي (المحطة)
- رصيف المغرب : 412 متر خطي (المحطة 1.2.3)
- الرصيف الجديد : 217 متر خطي (المحطة 8و9)
- رصيف الإستقلال :270 متر خطي (المحطة 4 .5)
- الرصيف الجنوبي الغربي : 280 متر خطي (المحطة 6 و 7)
- أرضية التخزين بمساحة 44.430 م
- مأب للسيارات بمساحة 24.000
- مرأب الحاويات بمساحة 15000م و قدرة معالجة 15000 حاوية سنويا.
- المخازن عددها 16 مخزن بمساحة 7455م ، تستخدم ثمانية مخازن (8) لأغراض تجارية.

طرق المواصلات :

الطريق الأرضي متر خطي

السكة الحديدية 3747 متر خطي كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم مؤقتا لنقل الحبوب الأنابيب المعدنية.

التسهيلات المينائية :

إرشاد السفن تؤمنه ل 24 سا /24سا مديرية قيادة الميناء بثلاثة سفن قيادة وزورقي إرساء.

قطر السفن : قطر السفن : قطر السفن التجارية ليلا و نهارا بإستخدام قاطرة isser2 ذات قوة 7100 حصان.

الإنشاءات المتخصصة :

محطة الزفت نفطال أنشأت سنة 1929 بالرصيف الشمالي الشرقي على مساحة 2524 و هي مجهزة مثلا ث أوعية (أحواض) ذات سعة 4700 طن و قدرة معالجة 30000 طن سنويا من الزفت.

صومعة الحبوب التابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب : أنشأت سنة 1986 على مساحة 4640م سعتها 30000طن ، و هي مجهزة بمضختين متحركتين بمعدل ضخ 300 طن من الحبوب/ ساعة لكل منهما.

صومعة السكر : أنشأت سنة 1971 على مساحة 5697م من طرف شركة التسيير و التوزيع الغذائي ، أصبحت تسمى فيما بعد شركة تكرير السكر تصل سعة الإستقبال لديها إلى 16000 طن من السطر غير الموضب و قدرة العبور إلى 150000 طن سنويا .

تحديات الميناء :

يواجه الميناء عدة تحديات تتمثل في :

محدودية عمق الأرصفة ب 8.22م.

عدم كفاية طول الأرصفة و مساحة العبور و التخزين كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول (01) : طول الأرصفة و مساحة العبور و التخزين

عدد محطات الإرساء	طول الأرصفة	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص	مساحة التخزين الحالية	المعايير المتفق عليها	قيمة النقص
10	1.296م	1.500م	204م	44.430م	200000	155570م

المصدر : خلية التدقيق مؤسسة ميناء مستغانم 2024

غياب مرأب الحريق المخصص لمعالجة المخصص لمعالجة المواد الخطيرة (مسجل المخطط التنموي 2010-2014)

مشكل التزاوج بين النشاط التجاري و الصيد البحري مما أدى إلى تعطيل أربعة (04) محطات إرساء من جملة عشرة (10).

الإنعكاسات السلبية و تتمثل في :

- طول المكوث المؤدي أحيانا إلى مهل إضافية للشحن و التفريغ.
- تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى مما يؤدي إلى تعريفات شحن اضافية.
- صعوبات على مستوى التخزين مسؤولة على توليد تعريفات إضافية للشحن و النقل .
- إختناق مينائي ناجم عن التزاوج بين الأنشطة التجارية و أنشطة الصيد .

مشاريع مستقبلية :

هناك عدة مشاريع مستقبلية و هي كالآتي :

مشروع مرأب الحريق : و هو مركز لعبور المواد الخطيرة يسمح بمعالجة :

- المواد السائلة القابلة للإلتهاب.
- المواد الصلبة القابلة للإلتهاب.
- المواد السامة .
- المواد المذيبة (الآكلة)
- مواد خطيرة أخرى.

تمويل المشروع : إنتهت مرحلة دراسة المشروع في سنة 2005م و ستنطلق عملية إنجازه فور المصادقة.

على القرار المتعلق بالتعيين الجديد لحدود أملاك الدولة المينائية بحيث تتحمل مؤسسة الميناء كفلة الإنجاز كاملة .

مشروع محطة بحرية : هو عبارة عن خط بحري للمسافرين.

أهداف مشروع محطة بحرية : إفتتاح خط بحري للمسافرين بين ميناء مستغانم و إسبانيا أو جنوب فرنسا

تمويل مشروع محطة بحرية : أنجزت دراسة للمشروع في سنة 2004م من طرف مختبر الدراسات البحرية سيشرع في إنجازه فور ترحيل قوارب الصيد البحري نحو مينائي الصيد : صلامندر و سيدي لخضر بحيث يتم تمويل عملية إنجازه إما كاملا من طرف مؤسسة الميناء و إما في إطار شراكة.

مشروع الحوض الثالث : عهد بدراسة المشروع إلى مختبر الدراسات البحرية و إكتملت في سنة 1998م بإختبار حول نموذج مصغر حيث سيتم إنشاء هذا المشروع في نطاق الامتداد الطبيعي للموقع الحالي للميناء ضمن ثلاثة مراحل سجلت هذه الدراسة في اطار مقاربة عامة لبحث مختلف الخيارات الممكنة لتهيئة موانئ الغرب الجزائري من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية فيما بين 2010-2015

يسمح هذا المشروع بزيادة حجم التبادل التجاري ب 1.5 مليون طن كنتيجة مباشرة لتجنب تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى ذات الأرصفة العميقة (8.22م) من جهة و بناء منشآت تخزين متخصصة للمواد غير الموضبة من جهة أخرى.

المطلب الثاني : أهداف و خصائص مؤسسة ميناء مستغانم

1. أهداف مؤسسة ميناء مستغانم

تسعى مؤسسة ميناء مستغانم إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدة الزمنية ، النوعية ، الحماية و السعر.
- تقديم تسهيلات حقيقة (وسائل عبور و معالجة و تخزين ذات كفاءة عالية)
- تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم

- استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية
- تنفيذ عمليات الشحن و التفريغ المينائية.
- إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة و خلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين تنفيذ كل العمليات التجارية ، المالية ، الصناعية ، و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الإجتماعي .

مميزات و خصائص مؤسسة ميناء مستغانم

تتميز مؤسسة ميناء مستغانم

- موقع جيو استراتيجي هام
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية.
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة.
- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب ، السكر ، الخمور و ناقلات الزفت
- تنوع تسليم البضائع (السكة الحديدية ، الطريق الأرضي)

شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة ميناء مستغانم :

1- المديرية العامة :

وظيفتها التسيير المراقبة ، و التنظيم و السهر الحسن للمؤسسة ترتب و تراقب جميع مديريات المؤسسة و تفرض سلطتها عليهم

1-1رئيس مدير عام: هو الممثل الوحيد القانوني للمؤسسة و المسؤول الأول في شكل أهم القانون المؤسسة حيث يشرف على جميع الأعمال التي تقوم بها المؤسسة و يتخذ جميع القرارات التي يراها مناسبة و التي تدخل في إطار القانون.

1-2مساعد مدير عام: و يعتبر المستشار القانوني للمدير العام حيث يساعده في اتخاذ القرارات المناسبة و التي تدخل في إطار القانون.

1-3مسؤول الأمن الداخلي: هو الشخص المسؤول عن حفظ الأمن داخل المؤسسة و حماية ممتلكاتها و أرواح العاملين بها.

1-4مكلف التنسيق العام: هو الشخص الذي يقوم بتنسيق جميع الأعمال بين مختلف المصالح و الأقسام داخل المؤسسة.

1-5مكلف العلاقات العامة: هو الشخص الذي يقوم بتنسيق جميع الأعمال بين المؤسسة و مختلف الهيئات الخارجية و وسائل الإعلام.

1-4خلية التدقيق: هذه الخلية على علاقة مباشرة بالإدارة العامة وتتمثل مهمتها في التأكد من احترام إجراءات التسيير وكذلك تنفيذ العمليات والأنشطة المختلفة للمؤسسة.

-2مديرية الموارد البشرية:

تضم مديرية الموارد البشرية وتنظم وتنسق وتهيء جميع الظروف لتسيير المستخدمين والتكوين والوسائل

الهيكلة المؤسسية: تتكون هذه المديرية من الفروع التالية:

2-1قسم المستخدمين والتكوين: يقوم هذا القسم بالإشراف ومراقبة تطبيق سياسة المؤسسة في إطار تسيير المستخدمين والتكوين.

كما يقوم بإعداد برامج التكوين ومتابعة تطبيقها، وإعداد برامج التوظيف ومتابعة تطبيقها.

يتكون من المصالح التالية:

1-2-1مصلحة المستخدمين والتكوين: تقوم هذه المصلحة بتسيير المستخدمين، وتقوم بإعداد برامج التكوين ومتابعة تطبيقها.

كما تسهر على تطبيق برامج التوظيف، وتقوم بإعداد برامج التوظيف ومتابعة تطبيقها.

2-2-1مصلحة الأجور والتكاليف: هي المصلحة التي تسهر على دفع الأجور والتعويضات وتكاليف المستخدمين، وتقوم بإعداد الميزانية الخاصة بها.

كما تقوم بإعداد برامج التوظيف ومتابعة تطبيقها.

1-3المصلحة الاجتماعية: تقوم هذه المصلحة بتسيير مختلف جوانب العمل الاجتماعي في المؤسسة.

2-2وسائل العمل: يهتم هذا القسم بتسيير الوسائل المادية، ويتكون من المصالح التالية:

2-2-1مصلحة الوسائل العامة: هي المصلحة التي تشرف على جميع العمليات التي تدخل في تنفيذ العمل داخل المؤسسة من شراء التجهيزات الضرورية كالأثاث، والأدوات المساعدة على تنفيذ العمل وقطاع غيار عجلات الـ...

السيارات، وقطاع الغيار الخاص بالآلات وقطع غيار (كمبيوتر، آلات نسخ، كراسي، ...)، بالإضافة إلى...

مستلزمات المكتب من أقلام و أوراق...إلخ.

2-2مصلحة تسيير المخزون: تقوم مصلحة تسيير المخزون بتسيير المخزون، وتقوم عملية جرد قيد المخزونات.

-3قسم الشؤون الاجتماعية: يهتم بالشؤون الاجتماعية للمستخدمين والأنشطة الاجتماعية والثقافية في المؤسسة ويتكون من المصالح التالية:

2-3مصلحة الأنشطة الاجتماعية: وهي المصلحة التي تهتم بإنجاز الأنشطة الاجتماعية للعاملين في المؤسسة وتقوم بما يلي:

- تنظيم الرحلات والأنشطة الترفيهية للعاملين وأسرهم.
- تنظيم الأنشطة الرياضية والثقافية للعاملين.
- تنظيم الأنشطة الاجتماعية المختلفة مثل الأعراس والمناسبات الاجتماعية الأخرى.

2-2-3مصلحة الخدمات الاجتماعية: وهي المصلحة التي تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية للعاملين في المؤسسة وتقوم بما يلي:

- تقديم المساعدات الاجتماعية للعاملين في الحالات الطارئة.
- تقديم المساعدات المالية للعاملين في الحالات الطارئة.
- تقديم المساعدات الطبية للعاملين في الحالات الطارئة.

-4قسم العلاقات العامة: يهتم بالعلاقات العامة للمؤسسة ويتكون من المصالح التالية:

2-4مصلحة الإعلام والاتصال: وهي المصلحة التي تهتم بالإعلام والاتصال في المؤسسة وتقوم بما يلي:

- إعداد النشرات الإعلامية للمؤسسة.
- تنظيم المؤتمرات الصحفية للمؤسسة.
- تنظيم اللقاءات الإعلامية للمؤسسة.

-القسم الثامن: يعنى هذا القسم بجميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي التالي ويكون من المصالح التالية:

3-1مصلحة المحاسبة العامة: تتولى المحاسبة اليومية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة ووضع الالتزامات المحاسبية في السجلات المحاسبية.

3-2مصلحة المحاسبة التحليلية: تتولى تحليل العمليات المحاسبية اليومية من خلال تحليل التكاليف والإيرادات.

3-3مصلحة الميزانية: تتولى إعداد الميزانية السنوية للمؤسسة وإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية.

3-4مصلحة الخزينة: تتولى متابعة جميع العمليات المالية للمؤسسة.

3-5مصلحة الجباية: تتولى متابعة جميع العمليات الجبائية للمؤسسة.

3-6مصلحة التدقيق الداخلي: تتولى التدقيق الداخلي لجميع العمليات المالية للمؤسسة.

مسؤولية المحاسب العمومي:

يتولى المحاسب العمومي المهام التالية:

- تنفيذ الميزانية.
- تحصيل الإيرادات.
- دفع النفقات.
- مسك المحاسبة.

- حفظ الوثائق المحاسبية.
- إعداد الحسابات المالية.
- إعداد التقارير المالية.
- إعداد الميزانية السنوية.
- إعداد الحسابات الختامية.
- إعداد التقارير الختامية.

مدير الموارد البشرية :

تهتم مديرية الموارد البشرية بتنظيم و تنسيق و مراقبة جميع شؤون المرتبطة بتسيير المستخدمين و التكوين و الوسائل العامة للمؤسسة

تتكون هذه المديرية من الفروع التالية :

قسم المستخدمين و التكوين : يقوم هذا القسم بالإشراف و مراقبة تطبيق سياسة المؤسسة في إطار تسيير المستخدمين ، كما يقوم بإعداد برامج التكوين و الحرص على تطبيقها ، بالإضافة إلى مشاركته في إعداد الميزانية في إطار مصاريف المستخدمين ، و يتكون من المصالح التالية :

مصلحة المستخدمين و التكوين : تهتم هذه المصلحة بإعداد القرارات المتعلقة بتسيير المستخدمين كما تسهر على تطبيق إجراءات التوظيف و تصنيف المستخدمين ، و تقوم بإعداد و تنظيم برامج التكوين و السهر على تطبيقها.

مصلحة الأجور و التكاليف : هي المصلحة التي تشرف على دفع أجور المستخدمين و تكاليف العمل من منح و مكافئات نظير العمل الذي يقوم به العامل خلال الشهر الواحد و أطول مدة تواجده في المؤسسة، و الاستفادة كذلك من باقي الأرباح التي تحققها المؤسسة.

المصلحة الإجتماعية : تهتم هذه المصلحة بملفات حوادث العمل ، التوقف عن العمل بسبب المرض ، تعويضات المصاريف الطبية و طب العمل .

قسم الوسائل العامة : يهتم قسم الوسائل العامة بتسيير الوسائل العامة ، و يتكون من مصلحتين :

مصلحة الوسائل العامة : هي المصلحة التي تشرف على جميع العمليات التي تدخل في تنفيذ العمل داخل المؤسسة من شراء التجهيزات الضرورية كالعتاد و الآلات المساعدة على تنفيذ العمل و قطاع غيار مختلف المركبات و قطاع لاغيار الخاص بالقاطرة و مختلف العتاد.

مصلحة تسيير المخزون : تقوم مصلحة تسيير المخزون بتسيير المخزون ، و تقوم بعملية جرد لهذا المخزون .

قسم الشؤون الاجتماعية : يهتم قسم الشؤون الإجتماعية بتسيير الأنشطة الإجتماعية و الثقافية في المؤسسة و يتكون من مصلحين :

مصلحة الخدمات الإجتماعية : و هي المصلحة التي تشرف و تعالج الجانب الإجتماعي للعامل من خلال القيام بتأمينه لدى مصالح الضمان الإجتماعي لكي يتمكن من القيام بمهامه و هو مؤمن من كل الأخطار التي قد تصيبه سواء كانت حوادث عمل أو أمراض مهنية و استفادته من منح و تعويضات أثناء كامل مدة العجز أو المرض و من جميع التأمينات الإجتماعية مثل المنح المدرسية .

مصلحة النشاط الرياضي و الثقافي :

و هي المصلحة التي تشرف مباشرة على جميع الأنشطة الرياضية التي تتم طوال السنة الواحدة لصالح أبناء العمال و العمال كمكافأة لهم على المجهودات المبذولة طوال السنة و تتمثل في برمجة رحلات سياحية خلال الأعياد المتسمية و الموسم الإصطياف.

مديرية المالية و المحاسبية : و هي المديرية المكلفة بتسيير الوضعية المالية للشركة و ذلك عن طريق وضع ميزانيات محددة لكل سنة و مدى مطابقتها للأهداف المسطرة ، و إحصاء كل العمليات المالية التي نفذت خلال السنة الواحدة و إمساك الدفاتر التجارية المبنية للنشاط التجاري و تتكون من :

- قسم المحاسبة : يشرف قسم المحاسبة على جميع العمليات الحسابية وفقا للنظام المحاسبي المالي و يتكون من مصلحتين :
- مصلحة المحاسبة العامة : تسمح بالمتابعة اليومية للعمليات التي تقوم بها المؤسسة و وضع الملاحظات اللازمة الخاصة بنشاطها و ذلك عن طريق التنفيذ اليومي للحسابات و وضع الميزانية و جدول حسابات النتائج.
- مصلحة المحاسبة التحليلية : هي المصلحة التي تشرف مباشرة على تحليل جميع التكاليف .
- قسم المالية : يشرف قسم المالية على التسيير المالي للمؤسسة و إعداد و متابعة الميزانية و يتكون من مصلحتين :

المصلحة المالية : و هي المصلحة التي تشرف مباشرة على متتابعة الأوضاع المالية للمؤسسة .

مصلحة التحصيلات : تقوم بتحصيل جميع الأموال الناتجة عن النشاط التجاري مع المتعاملين الإقتصاديين و تتبع حركة إنتقال الأموال بين البنوك مع فرض عقوبات جزائية مالية عن كل تأخير بالوفاء بالدين أو الالتزامات تجاه المؤسسة مع تهديد هؤلاء المتعاملين (الزبائن) باللجوء إلى القضاء في حالة رفضهم تسديد مستحقاتهم.

مديرية الإستثمار التجاري : و تقوم هذه المديرية بـ :

- تسيير العمليات المرتبطة بعبور البضائع
- تسيير أملاك الدولة المينائية
- متابعة تطور التقنيات الإستثمار و البحث عن وسائل المناسبة لإدماجها بفعالية داخل المؤسسة .
- و تتفرع هذه المديرية إلى :

قسم الشحن و التفريغ : تقتصر مهامها على الشحن و التفريغ و التخزين ، تتكون من ثلاثة مصالح :

مصلحة الشحن و التفريغ : هي المصلحة المختصة و المشرفة على جميع العمليات الشحن و التفريغ للسفن الراسية بمرفأ الميناء أو التي تنتظر دورها للرسو ، و تتطلب عملية الشحن و التفريغ يد عاملة مؤهلة و غير مؤهلة ، كما تتطلب آلات و رافعات لتنفيذ العمل المنشود .

مصلحة التخزين : تأخذ على عاتقها البضائع المفرغة من البواخر و كذلك تلك المعدة للتسليم كما تسهر على الإستخدام العقلاني للمساحات المعدة للتخزين ، و تراقب و ترسل مستندات التخزين إلى مصلحة الفواتير

مصلحة الحاويات : و هي المصلحة المختصة على الاشراف على كامل الحاويات الموجودة داخل الميناء و معرفة محتوياتها و فرزها .

القسم التجاري : ينظم مهام مصلحة الفواتير و الأملاك و الإنشاءات

مديرية الأشغال و الصيانة

و هي المديرية المختصة بالأشغال و الصيانة و يقصد بالأشغال كل الأعمال التي من شأنها توفير الإجراءات الملائمة للسير الحسن للعمل و المتمثلة في توفير الإنارة ، تعبيد الطرق ، النظافة ، إزالة الأخطار التي تهدد السلامة للعمال.

أما الصيانة يقصد بها أن المؤسسة تملك عتاد و آلات تساعد على تنفيذ العمل بصفة منتظمة و سريعة .

قسم الصيانة : يقوم قسم الصيانة بتنسيق و تصميم و مراقبة جميع أنشطة حفظ و صيانة و إصلاح المعدات بالإضافة إلى استبدال المعدات و قطع الغيار ، و يتكون من مصلحتين:

مصلحة العتاد و التي تهتم بتنظيم عمل مشغلي الآلات و توفير و مراقبة معدات المناولة و قسم الأشغال الذي يهتم بتنفيذ و مراقبة مشاريع و تطوير و تهيئة الميناء و أعمال الصيانة و يتكون من مصلحة الأشغال و الصيانة.

دور التدقيق المحاسبي في تفعيل حوكمة ميناء مستغانم

إجراء تطبيق حوكمة المالية في ميناء مستغانم

1- تحديد أهداف حوكمة الميناء:

التأكد من كفاية الفصل بين الوظائف أي عدم جمع أكثر من وظيفة متعارضة في شخص واحد و آن واحد.

التأكد من تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين.

التأكد من صحة التقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين.

2- مقاييس حوكمة الميناء :

قانون العمل : من أجل القيام بعملية حوكمة الميناء لابد من الإعتماد على قانون العمل ، حيث توجد اتفاقيات جماعية تتضمن مجموع شروط التشغيل و العمل فيما يخص فئة أو عدة فئات مهنية ، و في هذا الصدد سيتم ذكر المادة 114 و المادة 120 من قانون العمل.

تنص المادة 114 من قانون العمل على : الإتفاقية الجماعية إتفاق مدون يتضمن مجموعة من الشروط التشغيل و العمل فيما يخص فئة أو عدة فئات مهنية . الاتفاق الجماعي ، اتفاق مدون يعالج عنصرا معينا أو عدة عناصر محددة من مجموع شروط التشغيل و العمل بالنسبة لفئة أو عدة فئات اجتماعية أو مهنية و يمكن أن يشكل ملحقا الإتفاقية الجماعية .

تنص المادة 120 من قانون العمل على " تعالج الاتفاقيات الجماعية التي تبرم حسب الشروط التي يحددها القانون ، شروط التشغيل و العمل و يمكنها أنم تعالج خصوصا العناصر التالية :

1- التصنيف المهني.
2- مقاييس العمل بما فيها ساعات العمل و توزيعها .
3- الأجور الأساسية الدنيا المطابقة.
4- المكافآت المرتبطة بالإنتاجية و نتائج العمل.
5- كيفيات مكافأة فئات العمل المعنيين على المردود.
6- فترة التجريب و الإشعار المسبق.
7- مدة العمل الفعلي التي تضمن مناصب العملذات التبعات الصعبة أو التي تتضمن فترات التوقف عن النشاط.
8- إجراءات المصالحة في حالة وقوع نزاع جماعي في العملة.
9- ممارسة الحق النقابي.
10- مدة الإتفاقية و كيفيات تمديدها أو مراجعتها أو نقضها.

فحص الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

يتم فحص الهيكل التنظيمي للمؤسسة من أجل التأكد أن الأجور المدفوعة تناسب مناصب عمل موجودة فعلا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

استمارة التدقيق الداخلي :

يتم القيام بملأ الإستمارة التدقيق الداخلي التي تتعلق بمجموعة من الأسئلة الخاصة بأهداف عملية تدقيق أجور المستخدمين ، تمثل الإجابة " نعم " نقاط القوة ، تمثل الإجابة "لا" نقاط الضعف كما يتم تسجيل جميع الملاحظات المتعلقة بهذه العملية.

التأكد من كفاية الفصل بين الوظائف :

من أجل القيام بتدقيق الأجور لابد من التأكد من تقسيم العمل و عدم جمع أكثر من وظيفة متعارضة في شخص واحد و في آن واحد و الجدول التالي يلخص الوظائف و المستخدمين المعنيين بهذه الوظائف .

الجدول : (01) الفصل بين وظائف المستخدمين

الوظائف	المستخدمين					
	الإدارة العامة	إدارة الموارد البشرية و التكو و الوسائل	قسم المستخدمين و التكوين	مصلحة الأجور	مصلحة المستخدمين	مديرية المالية و المحاسبة
الموافقة على خروج و دخول المستخدمين	■					
تحديد مستويات الأجود	■					
ترخيص أقساط التأمين	■					
تحديد الملف الدائم					■	
الموافقة على ساعات المداومة			■			
إعداد الأجور					■	
التحقق من الحسابات		■			■	
الموافقة النهائية على الأجور بعد إعدادها			■			
إعداد كشوف الأجور	■					
توزيع الأجور	■					

مقاربة البنك بين حساب بنكي و الأجر						
مركزية الأجور						
تحديد الملفات الفردية للمستخدمين						
مقارنة دورية بين يومية الأجور مع الملفات الفردية						
ترخيص التسبيقات						

التأكد من تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين من خلال الإجابة على الأسئلة التي يلخصها الجول التالي :

الجدول رقم (02) : تسجيل التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين.

الأسئلة	**الأجوبة**		
	نعم	لا	**الملاحظات**
1- هل الأجور المحددة في حساب بنكي معين ؟	×		تتم من طرف مدير المالية و المحاسبة
إذا نعم ، هل تصفية هذا الحساب يتم فحصه بصورة منتظمة من طرف شخص مستقل من إعداد الأجور ؟	×		
2- هل توجد قائمة ل:	×		تتم من طرف مدير المالية و المحاسبة
- مختلف قطاعات الأجور (النظام الاجتماعي)؟	×		
- المنح و غيرها من المزايا الممنوحة للمستخدمين ؟	×		
- إذا نعم ، هذه القوائم تحدد وتيرة دفع المنح؟		×	
- هل تستخدم لتمويل التكاليف ذات الصلة ؟	×		
3- إذا تم إدخال هذه المعطيات في ملف دا			تتم من طرف مديرالمالية و المحاسبة

الإعتماد على الإعلام الآلي فهل يتم تحديث الملف بإنتظام ؟			
4- هل يتم مقاربة مختلف التكاليف بانتظام ؟			
5- هل اليومية الإجمالية للأجور هي متقار مع الشهر السابق ، و هل الفارق تم شرحه ؟		×	
6- هل يتم تسجيل كل التغيرات التي تتم على مستوى الأجور؟			
7- المعلومات الضرورية لحساب العطل مدفوعة الأجر تبقى :		×	
- لفترة سابقة		×	
- لفترة جارية			
هل يتم طلبها من قبل مصلحة الأجور ؟			
8- هل تملك مصلحة الأجور الوسائل من أجل فحص			
- الغيابات؟			
- إنعكاساتها على الأجور.			

المصدر : من إعداد الطالبان بن جيلالي و مغطيط ، استنادا الى دليل إجراءات التدقيق لمؤسسة ميناء مستغانم

التأكد من أن التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين الحقيقيين:

يتم التأكد من حقيقة التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين من خلال الإجابة على الأسئلة الظاهرة من الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : حقيقة التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

الأسئلة	الأجوبة		
	نعم	لا	الملاحظة
1- هل يتضمن ملف كل عامل على :			
- صورة شمسية ؟	×		
- نموذج التوقيع ؟	×		
- الحالة الإجتماعية ؟	×		
- تاريخ الإلتزام ؟	×		
- تفاصيل الأجر و الاقتطاعات ؟	×		
- عقد العمل ؟	×		
2- هل تخضع العمليات الآتية لإذن من المسؤول :			
- توظيف؟			مسؤول في الادارة
- إنهاء علاقة العمل ؟			العامة
- تغيير في الأجر؟			
- منحة قرض ؟			
3- هل يتم مقاربة البيانات الدائمة للملف المعلوماتي بإنتظام مع الملف الفردي ؟			
4- هل هناك حماية من الوصول إلى ملفات المستخدمين :			
- الملف اليدوي ؟			المصلحة المكلفة
- الملف المعلوماتي ؟			بالشؤون الاجتماعية
5- هل تتم الموافقة على تغيير الملفات لإعداد الأجور من طرف مسؤول ؟			
6- هل مجموع الساعات مدفوعة الأجر متقاربة مع مجموع ساعات العمل ؟			
7- تسبيقات الحسابات هل هي متقاربة مع قائمة المستخدمين؟			
8- عند دفع الأجور نقدا :			

هل يتم فحص بطاقة التعريف المستفيد			

المصدر:

الجدول (04) : صحة تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين

الأسئلة	الأسئلة		
	نعم	لا	الملاحظة
1- هل تخضع كشوف الأجور لمراقبة مستقلة على الأقل عن طريق العينة للتحقق من أن الأسس و المعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة؟			تتم من طرف مديرية الموارد البشرية و مصلحة المستخدمين و التكوين
2- التكاليف المتعلقة بالأجور هل هي قواعد متقاربة بصورة منتظمة ؟			تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة
3- تغطية التكاليف المستحقة على الأجور هل هي متقاربة مع التكاليف الفعلية؟			تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة
4- إذا كانت هناك مقارنة تتم عن طريق الحاسوب ، فهل الفروقات غير العادية المكتشفة تخضع للبحث و التصحيح.			الحاسوب غير مبرمج للقيام بهذه الوظيفة

المصدر : من إعداد الطالب الباحث بن جيلالي عبد الله و الطالب مغطيط

الجدول (05) إسناد تجمع ، و تمركز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين

الأسئلة	الأسئلة		
	نعم	لا	الملاحظة

1- هل إسناد التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالأجور خاضعة لرقابة مستقلة ؟			تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة.
2- تسند هذه الرقابة إلى :			
- المحاسبة العامة ؟			تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة
- المحاسبة التحليلية ؟			
- التكاليف المرتبطة بالأجور هل هي متقاربة الأسس دوريا؟			تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة
3- هل تجميع يومية الأجور خاضعة للرقابة بشكل دوري			
4- هل يتم إستخدام الدفاتر التالية :			
- دفتر الأجور ؟			لا توجد يد عاملة أجنبية في المؤسسة
- دفتر دخول و خروج المستخدمين؟			
- دفتر البيد العاملة الأجنبية؟			
- دفتر العطل؟			
5- إذا توجد رقابة عن طريق الحاسوب ، هل الأخطاء المكتشفة تخضع إلى فحص و معالجة ؟			الحاسوب غير مبرمج للقيام بهذه الوظيفة

المصدر : اعداد الطالبان ، بن جيلالي عبد الله ، مغطيط

التأكد من صحة المعلومات :

بعد القيام بملأ استمارة تدقيق الأجور ، تم التأكد من مدى صحة المعلومات و ذلك عن طريق الفحص و التحري ميدانيا على مستوى كل من الإدارة العامة ، إدارة الموارد البشرية و الوسائل و التكوين و مختلف الأقسام و المصالح التابعة لها ، و إدارة المالية و المحاسبة و هذا من أجل ضمان و التأكد من مصداقية المعلومات و تقييم إجراءات نظام الأجور المعمول بها على مستوى مؤسسة ميناء مستغانم.

تقييم الحوكمة في مؤسسة ميناء مستغانم :

1- تحديد نقاط القوة :

بالنسبة لكفاية الفصل بين الوسائل :

- الموافقة على دخول و خروج المستخدمين.

- تحديد مستويات الأجور
- ترخيص أقساط التأمين
- تحديث الملف الدائم
- الموافقة على ساعات العمل
- إعداد كشوف الأجور
- توزيع كشوف الأجور

بالنسبة لتسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- مختلف اقتطاعات الأجور (النظام الاجتماعي)
- المنح و غيرها من المزايات الممنوحة للمستخدمين
- يتم إدخال هذه البيانات في ملف دائم الإعتماد على الإعلام الآلي و يتم تحديثها بإنتظام.

بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين:

- صورة شمسية
- نموذج التوقيع
- الحالة الإجتاعية
- تاريخ الإلتزام
- عقد العمل
- العمليات التالية تخضع لإذن من مسؤول في الإدارة العامة :
- توظيف
- إنهاء علاقة العمل
- تغيير في الأجور
- توجد حماية لملفات العمال اليدوية.

بالنسبة إلى تقييم الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالمستخدمين :

- التكاليف المتعلقة بالأجور هي قواعد متقاربة بصورة منتظمة.
- يتم مقاربة تغطية التكاليف المستحقة على الأجور مع التكاليف الفعلية.

بالنسبة إلى إسناد تجميع و تمركز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين:

- دفتر دخول و خروج المستخدمين
- دفتر العطل السنوية
- سجل طب و سلامة العمل
- سجل حوادث العمل

2- تحديد نقاط الضعف:

بالنسبة إلى تسجيل جميع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- المعلومات اللازمة لحساب العطل مدفوعة الأجر متبقية:
- لفترة سابقة
- لفترة جارية
- مصلحة الأجور لا تملك وسائل فحص لمعرفة الغيابات

بالنسبة إلى واقع التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- البيانات الدائمة للملف الآلي ليست متقاربة بانتظام مع الملف الفردي.
- الملف الآلي للمستخدمين غير محمي عن طريق إنشاء كلمات سر.
- هناك دفع أجور مقابلة لعدد من مناصب العمل خارج الهيكل التنظيمي للمؤسسة و خارج الإنتاج (حوالي 34 منصب عمل).

بالنسبة إلى تقييم التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- كشوف الأجور لا تخضعه لرقابة داخلية مستقلة ، على الأقل عن طريق العينة للتحقق من أسس و المعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة

بالنسبة إلى إسناد تجميع و تمركز التكاليف و الإيرادات المتعلقة بالمستخدمين :

- لم يتم إختيار برمجيات بشكل دوري لتحسين الرقابة على تجميع يومية الأجور .
- لم يتم القيام على الرقابة السابقة لمعالجة عن طريق الإعلام الآلي من أجل تصحيح الأخطاء المكتشفة.

ساعات العمل الإضافية :

- بالنسبة إلى ثلاثة الفصول الثلاثة الأولى لعام 2011 ، هناك حجم كبير من الساعات الإضافية التي تقابل حجم كبير من أيام عطل مدفوعة الأجر كما يلي :
- مجموع 56815 ساعة إضافية بمبلغ 11.054.691.68 دج
- بالنسبة إلى الموظفين غير دائمين : مجموع 30.426 يوم بدون أجر.
- مجموع 4125 يوم المقابلة للحصول على تعويض نقدي يقدر ب 2.158.481.00

تقييم النظام المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم و أثرفي اتخاذ القرار

تقييم النظام المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم

1- الوضع المحاسبي في مؤسسة ميناء مستغانم:

امتثالا لدليل التدقيق الداخلي الذي أعدته شركة تسيير الموانئ فإن وظيفة التدقيق في مؤسسة ميناء مستغانم هي وظيفة تابعة مباشرة للإدارة العامة ، مما يضمن إستقلالية و موضوعية المدقق الداخلي عند أدائه لمهامه .

2- العلاقة الوظيفية للتدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم :

- يقوم المدقق في مؤسسة ميناء مستغانم بتقديم جميع التقارير الخاصة بعمليات التدقيق الى المديرية العامة.
- يقوم المدقق في المؤسسة ميناء مستغانم بمساعدة جميع المديريات ، الأقسام و المصالح من أجل تطوير الآداء و تحسين العمل.
- يعتمد المدقق الخارجي على تقارير التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم من أجل إبداء رأيه في مجال معين.

3- مجال التدخل :

- تمارس وظيفة التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم بدون قيود أثناء تدخل المدقق الداخلي ، حيث كل الأنظمة ، العمليات ، الأنشطة متواجدة على مستوى هذه المؤسسة تخضع لعملية التدقيق الداخلي.

4- أخلاقية المهنة :

عند تنفيذ عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة ميناء مستغانم تتوفر لدى المدقق مجموعة من الخصائص منها :

- النزاهة .
- الإستقامة
- الموضوعية
- الإستقلالية
- الثقة و السرية
- الكفاءة المهنية

دعم حكومة ميناء مؤسسة ميناء مستغانم بخلية تدقيق الداخلي

1- مهمة التدقيق المحاسبي و المالي :

يقوم المدقق المحاسبي و المالي بفحص مصداقية و صحة و شرعية و عدالة المعلومات المحاسبية و المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما ، و الأساليب المستخدمة لتحديد قياس نشر هذه المعلومات.

2- الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي :

الشكل (01) : الوضع التنظيمي للتدقيق المحاسبي و المالي

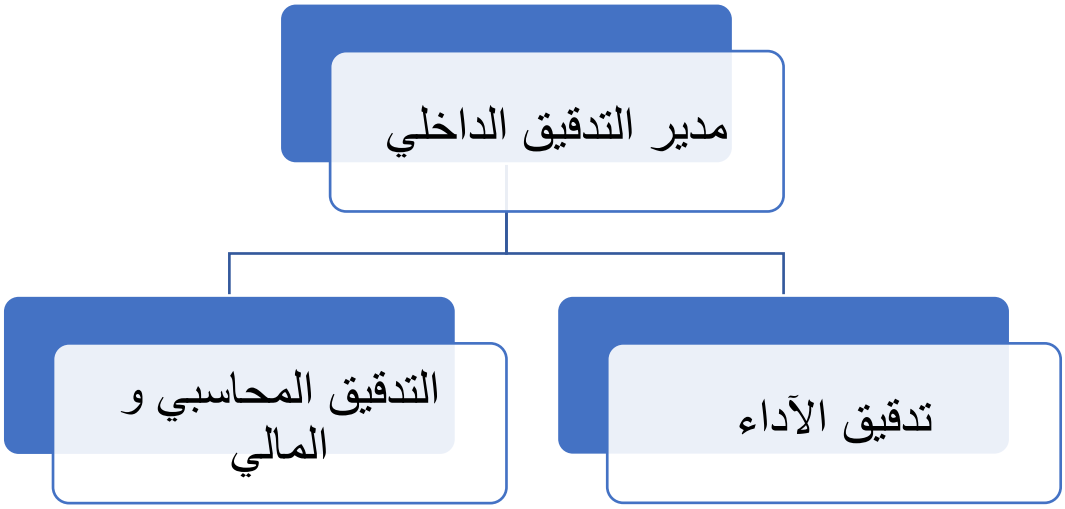

المصدر : خلية التدقيق ، مؤسسة ميناء مستغانم 2012-05-21

3- تنظيم العمل :

- التأكد من التسجيل المحاسبي وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة عموما.
- التأكد من التسجيل الصحيح لجميع العمليات لكل دورة محاسبية.
- التأكد من صحة و توزيع الإيرادات و التكاليف المتعلقة بالدورات المحاسبية الأخرى.
- دراسة سبل الحفاظ على الأصول و التحقق من وجودها.
- التحقق من تنظيم الأوضاع المالية في إطار الجوانب المالية و المحاسبية و الإقتصادية

فحص العمليات و البرامج من أجل التأكد من أن النتائج متناسقة مع الأهداف المسطرة لها.

4- المسؤوليات :

- تنفيذ جميع المهام الموكلة إليه من طرف مدير التدقيق.
- إحترام البرنامج السنوي للتدقيق الداخلي على مدار العام.
- المحافظة على الوسائل الموضوعية تحت تصرفها.
- احترام قواعد السلوك وفقا لأخلاقية المهنة.

5- علاقة المدقق المحاسبي و المالي مع الهياكل الأخرى:

- تقديم التقارير إلى مدير التدقيق الداخلي.
- يعمل بالتنسيق و التعاون مع هياكل المؤسسة من أجل تطوير و تحسين العمل

6- مؤهلات المدقق المحاسبي و المالي :

- التعليم العام : شهادة جامعية في المحاسبة و المالية
- التكوين المهني : التدقيق المحاسبي و المالي
- الخبرة المهنية : الحد الأدنى 5 سنوات في المحاسبة و المالية 7

7- شروط العمل :

- المهارات البدنية : حدة البصر و السمع ، و حالة بدنية جيدة .
- المهارات العقلية : العمل الجاد ، القدرة على الإتصال و التنظيم ، الفكر التحليلي و التركيبي.

8- مقاييس التقييم :

- الإنتهاء من مهام التدقيق المحاسبي و المالي في الوقت المناسب
- تقديم توصيات بناءة
- الإمتثال للقوانين و أخلاقيات المهنة

دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق الحوكمة في ميناء مستغانم :

إطار الحوكمة في الجزائر :

رغبة منها في التكامل مع الإقتصاد العالمي و ضبط بيئة الأعمال فيها ، قامت الجزائر بإجراءات كان الغرض منها بناء صرح الحوكمة ، حيث انعقد في جويلية 2007 أول ملتقى دولي حول " الحكم الراشد للمؤسسات " ، جمع كل الأطراف الفاعلة في عالم المؤسسات من القطاع العام و الخاص و انتهى بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات .

الفريق التنفيذي :

ان تبني قواعد الحكم الراشد يسمح بتحديد أفضل للمسؤوليات التنفيذية التي تعاني إما من تميعها أو تركيزها المبالغ فيه، و الذي يؤدي إلى زرع بذور الأزمات الداخلية سواء لدى الفريق التنفيذي أو بينه و بين المساهمين.

كيف تعالج مشكلة الإستخلاف ؟ قد لا تستطيع المؤسسة تجاوز عقبة غياب المؤسسة بسهولة لعدة أسباب كعدم استعداد الورثة ، غموض وضعية الأملاك و غياب الهياكل الداخلية الدائمة للمؤسسة بسبب تركز السلطات . و يتم القضاء على هذه الوضعية من خلال : إدماج و تحسيس المالكين في المؤسسة من الجيل الثاني بضرورة تحمل المسؤولية تدريجيا لأنهم مطالبون بإتخاذ القرارات في المؤسسة لاحقا ، استدامة الهياكل التنفيذية و إدخال كفاءات خارجية عن نواة العائلة ، تحديد اجراءات تنازل المؤسسة خارج نواة العائلة.

الإدارة الجبائية :

مع مرور الوقت توسعت علاقة الحذر لدى المؤسسة الجزائرية و منها الخاصة مع الإدارة الجبائية ، و الحل اتباع الشفافية و التراهة في الإفصاح عن الحسابات و هو ما يعد عنصرا أساسيا يسمح للمؤسسة من بناء مستقبلها بطريقة أكثر صفاء

الفصل الثاني : عرض نتائج البحث و مناقشة الفرضيات

نتائج البحث

التأكد من صحة الفرضيات

التوصيات

نتائج البحث :

تم التوصل الى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها كما يلي :

يساهم تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة في حماية حقوق أصحاب المصالح الآخرين من خلال المسؤوليات الإجتماعية التي تتحملها الشركات و مساهمتها في دفع التنمية المستدامة و العمل على مكافحة الفساد ضعف الشفافية و الإفصاح أدى الى ظهور مشاكل كبيرة التي تهز بمصالح المؤسسة.

ان اعادة الثقة في معلومات محاسبية المفصح عنها في قوائم المالية و التقارير المالية يقوم على اتباع مجموعة من معايير و هو ما قامت به الجزائر من خلال اعداد النظام المحاسبي المالي الذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبني الفلسفة الحوكمة التي تؤهلها الى الدخول الى اقتصاد السوق.

مناقشة الفرضيات :

تعتبر حوكمة الشركات النظام الذي يراقب جميع الأطراف المتفاعلة معها و ذلك من خلال تحديد العلاقة بينهم مع مراعاة حقوق المساهمين و كذلك الاشراف على ادارة المخاطر لتحسين أداء الشركة و بالتالي الوصول الى أهداف مسطرة.

تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في وجود المعلومة المحاسبية في زيادة فعالية حوكمة الشركات.

نظرا لتطبيق مؤسسة الميناء للنظام المحاسبي المالي الذي ساعدنا على التطبيق الفعال لحوكمة الشركات جعلها تحقق أهداف مسطرة.

توصيات البحث :

- يجب الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات و ذلك بتخصيص محاضرات و ندوات في مجال الحوكمة
- توسيع دائرة تطبيق مبادئ حوكمة الشركات
- دعم عمليات الشفافية و الإفصاح لأصحاب المصالح بقيام الشركات و الدعم المالي و المعنوي للتطبيق الجيد.

خاتمة

الخاتمة العامة

تزايد الإهتمام بحوكمة الشركات في الفترة التي اعقبت الأزمات المالية الدولية التي هزت العديد من اقتصاديات الدول في النصف الثاني من التسعينات و مفهومها جديد يختلف من دولة إلى أخرى وفقا لإختلاف القوانين و لا يوجد نموذج معياري يطبق في جميع الدول بل يختلف وفقا للظروف الإقتصادية القانونية و الاجتماعية لكل دولة كما يتطور مع تطور العولمة و مستجداتها فقد ظهر هذا المفهوم بشكل اساسي لمعالجة مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الادارة و انتشار سلسلة الفضائح و الأزمات المالية للمؤسسات العالمية و ما احتوت عليه من فساد إداري .

يعتبر النظام المحاسبي المالي ضرورة حتمية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية بصفة عامة خاصة لأجل الإندماج في السوق العالمي حيث أنه جاء في اطار الإستجابة لإستراتيجية توحيد القواعد المحاسبية على المستوى العالمي ولاسيما ابرام الجزائر لإتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و انضمامها المرتقب لمنظمة التجارة العالمية فلا يمكن للنظام المحاسبي المالي ان يطبق في مؤسسات تفتقر الى كوارد بشرية مختصة في هذا النوع من المحاسبة و مؤهلة لتطبيق هذا النظام ولاسيما افتقارها الى مسيرين يعون الأهمية البالغة من الشفافية و الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المقدمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب:

- صطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الادارة والمديرين التنفيذيين، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، شركات قطاع عام وخاص ومصارف، المفاهيم - المبادئ- التجارب- المتطلبات، الدار الجامعية،الاسكندرية، مصر2007 .
- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، مصر2011.
- محمد طارق يوسف، حوكمة الشركات في تواريخ، ملتقى الحوكمة و الاصلاح المالي و الاداري في المؤسسات الحكومية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية ،القاهرة، مصر، 2008
- محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر2010.

الأطروحات و المذكرات :

- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية_ دراسة حالة شركة آليانس للتأمينات الجزائرية خلال ،2009-2010
- مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة وجباية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012
- عدنان عبد المجيد عبد الرحمن قباجة، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة دكتوراه الفلسفة في التمويل، غير منشورة، كلية الدراسات الادارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا،2008.
- مناد على،دور حوكمة الشركات فيالاداء المؤسسي –دراسة قياسية حالة SPA الجزائر،مذكرة دكتوراه في الاقتصاد والتنمية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر2014.
- سمية فضيلي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجيستر، المسيلة، الجزائر، 2014.

- كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي، الطبعة الثانية.
- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011.
- خضر عالوي، نظام المحاسبة المالية، سير الحسابات وتطبيقها، دار متيجة، براقي، الجزائر.

الملاحق

الوظائف	المستخدمين					
	الإدارة العامة	إدارة الموارد البشرية و التكو و الوسائل	قسم المستخدمين و التكوين	مصلحة الأجور	مصلحة المستخدمين	مديرية المالية و المحاسبة
الموافقة على خروج و دخول المستخدمين	■					
تحديد مستويات الأجود	■					
ترخيص أقساط التأمين	■					
تحديد الملف الدائم					■	
الموافقة على ساعات المداومة			■			
إعداد الأجور					■	
التحقق من الحسابات		■			■	
الموافقة النهائية على الأجور بعد إعدادها			■			
إعداد كشوف الأجور	■					
توزيع الأجور	■					
مقاربة البنك بين حساب بنكي و الأجر						
مركزية الأجور					■	
تحديد الملفات الفردية للمستخدمين					■	
مقارنة دورية بين يومية الأجور مع الملفات الفردية		■				
ترخيص التسبيقات						

الأسئلة	الأجوبة		
	نعم	لا	الملاحظات
9- هل الأجور المحددة في حساب بنكي معين ؟	×		تتم من طرف مدير المالية و المحاسبة
إذا نعم ، هل تصفية هذا الحساب يتم فحصه بصورة منتظمة من طرف شخص مستقل من إعداد الأجور ؟	×		
10- هل توجد قائمة ل:	×		تتم من طرف مدير المالية و المحاسبة
- مختلف قطاعات الأجور (النظام الاجتماعي)؟	×		
- المنح و غيرها من المزايا الممنوحة للمستخدمين ؟	×		
- إذا نعم ، هذه القوائم تحدد وتيرة دفع المنح؟		×	
- هل تستخدم لتمويل التكاليف ذات الصلة ؟	×		
11- إذا تم إدخال هذه المعطيات في ملف دائم الإعتماد على الإعلام الآلي فهل يتم تحديث الملف بإنتظام ؟			تتم من طرف مديرالمالية و المحاسبة
12- هل يتم مقاربة مختلف التكاليف بانتظام ؟			
13- هل اليومية الإجمالية للأجور ه متقاربة مع الشهر السابق ، و هل الفارق تم شرحه ؟		×	
14- هل يتم تسجيل كل التغيرات التي تتم على مستوى الأجور؟		×	

15- المعلومات الضرورية لحساب العطل مدفوعة الأجر تبقى : - لفترة سابقة - لفترة جارية هل يتم طلبها من قبل مصلحة الأجور ؟		×	
16- هل تملك مصلحة الأجور الوسائل من أجل فحص - الغيابات؟ - إنعكاساتها على الأجور.			

الأسئلة	الأجوبة		
	نعم	لا	الملاحظة
9- هل يتضمن ملف كل عامل على :			
- صورة شمسية ؟	×		
- نموذج التوقيع ؟	×		
- الحالة الإجتماعية ؟	×		
- تاريخ الإلتزام ؟	×		
- تفاصيل الأجر و الاقتطاعات ؟	×		
- عقد العمل ؟	×		
10- هل تخضع العمليات الآتية لإذن من المسؤول :			
- توظيف؟			مسؤول في الادارة
- إنهاء علاقة العمل ؟			العامة
- تغيير في الأجر؟			
- منحة قرض ؟			
11- هل يتم مقاربة البيانات الدائمة للملف المعلوماتي بإنتظام مع الملف الفردي ؟			
12- هل هناك حماية من الوصول إلى ملفات المستخدمين :			
- الملف اليدوي ؟			المصلحة المكلفة
- الملف المعلوماتي ؟			بالشؤون الاجتماعية
13- هل تتم الموافقة على تغيير الملفات لإعداد الأجور من طرف مسؤول ؟			
14- هل مجموع الساعات مدفوعة الأجر متقاربة مع مجموع ساعات العمل ؟			
15- تسبيقات الحسابات هل هي متقاربة مع قائمة المستخدمين؟			
16- عند دفع الأجور نقدا : هل يتم فحص بطاقة التعريف المستفيد			

الأسئلة	الأسئلة		
	نعم	لا	الملاحظة
1- هل تخضع كشوف الأجور لمراقبة مستقلة على الأقل عن طريق العينة للتحقق من أن الأسس و المعدلات و العمليات الحسابية المستخدمة صحيحة؟			تتم من طرف مديرية الموارد البشرية و مصلحة المستخدمين و التكوين
2- التكاليف المتعلقة بالأجور هل هي قواعد متقاربة بصورة منتظمة ؟			تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة
3- تغطية التكاليف المستحقة على الأجور هل هي متقاربة مع التكاليف الفعلية؟			تتم من طرف مديرية المالية و المحاسبة
4- إذا كانت هناك مقارنة تتم عن طريق الحاسوب ، فهل الفروقات غير العادية المكتشفة تخضع للبحث و التصحيح.			الحاسوب غير مبرمج للقيام بهذه الوظيفة

EPH
ENTREPRISE PORTUAIRE DE MOSTAGANEM